مدينة العلوم بتونس

مدينة العلوم بتونس مؤسّسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تمّ إحداثها بمقتضى القانون عدد 118 لسنة 1992 المؤرّخ في 7 ديسمبر 1992 وهي خاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي[1]. وتمّ ضبط تنظيم مدينة العلوم وسير عملها بمقتضى الأمر عدد 403 لسنة 2004 المؤرّخ في 24 فيفري 2004[2]. كما تمّ بمقتضى الأمر عدد 770 لسنة 2004 المؤرّخ في 15 مارس 2004 ضبط الهيكل التنظيمي لهذه المؤسّسة.

وتتمثّل مهمّة مدينة العلوم حسب القانون عدد 118 لسنة 1992 سالف الذكر في المساهمة في تنمية الثقافة العلمية ونشرها لدى جميع أصناف المواطنين وذلك في إطار التكامل مع القطاع التربوي. وقد تمّ تكليفها خاصّة بتحسيس العموم وتعويدهم على التعامل مع الطّرق والاكتشافات العلمية وإيقاظ تطلّعاتهم الفكرية ودعم الاستعداد في نفوس الشبان منذ طفولتهم للتوجّه نحو العلوم وذلك فضلا عن التعريف بالتواصل بين تاريخ تونس وحاضرها ومستقبلها في ميدان المعارف والمهارات قصد بعث إطار للحوار بين العلم والمجتمع.

وقد تمّ خلال المخطّط الثامن رصد مبلغ 20 م.د بميزانية الدولة لإنجاز هذا المشروع. وتمّ خلال سنة 1994 تحيين الكلفة الجملية لبناء مدينة العلوم وتجهيزها لتبلغ 50 م.د. وإلى غاية جوان 2006 تجاوزت هذه الكلفة مبلغ 83 م.د.

وتتكوّن الموارد المالية لهذه المؤسّسة أساسا من منحة الدولة حيث مازالت عائدات استغلال بعض فضاءات المدينة متواضعة. وقد بلغت ميزانيتها خلال سنتي 2005 و2006 على التوالي 5,222 م.د (2,722 م.د لميزانية التصرّف و2,5 م.د لميزانية الاستثمار) و5,575 م.د (3,075 م.د لميزانية التصرّف و2,5 م.د لميزانية الاستثمار). وتطوّر العدد الجملي للأعوان العاملين بالمؤسسة من 143 عونا سنة 2003 إلى 163 عونا في جوان 2006.

---

[1]- الأمر عدد 910 لسنة 2005 المؤرّخ في 24 مارس 2005 والمتعلّق بتعيين سلطة الإشراف على المنشآت العمومية والمؤسّسات التي لا تكتسي صبغة إدارية.

[2]- ألغى هذا الأمر وعوّض الأمر عدد 1246 لسنة 1993 المؤرّخ في 7 جوان 1993.

وقد شرعت مدينة العلوم منذ السنوات الأولى لإحداثها بالتوازي مع تنفيذ أشغال تركيز مختلف فضاءاتها في تنفيذ برنامج "التجسيد المسبّق" خاصّة عبر إقامة معارض داخل الخيام العلمية المركّزة بمقر المدينة والتنقّل داخل الجهات.

وقد شهد إنجاز مدينة العلوم وانطلاقها في ممارسة أنشطتها صعوبات هامّة استوجبت عقد جلسة عمل وزارية بتاريخ 31 أكتوبر 2002 لتدارس الوضع بهذه المؤسّسة. وتجسيما لتوصيات الجلسة المذكورة تمّ تشكيل أربع لجان[1] عهد لها خاصّة بإعداد كشف للتجهيزات المتوفّرة بمدينة العلوم وتحديد حاجياتها المستقبليّة ودراسة ملفّ حديقة النباتات والنّظر في الشّراءات التي تمّت بدون إذن بالتزوّد ودراسة الصّفقات العموميّة التي شهدت تغييرات هامّة. وسعيا من مدينة العلوم إلى تحسين أدائها قامت في بداية سنة 2006 بتكوين سبع لجان داخلية كلّفت بالتطرّق إلى مختلف أوجه نشاط المدينة وبلورة تصوّر حول كيفية تحسين نوعية خدماتها. غير أنّ أعمال الرقابة التي قامت بها الدائرة والتي شملت مختلف أوجه أنشطة هذه المؤسّسة بيّنت أنّ هذه الأخيرة مازالت تواجه صعوبات في مستوى استكمال إرساء فضاءاتها وتجهيزها وفي كيفية إسهامها في تنمية الثقافة العلمية ونشرها وذلك علاوة على وجود عدد من النقائص في مجالات التصرّف الإداري والمالي بها.

I- استكمال تهيئة الفضاءات وتجهيزها

تتكوّن مدينة العلوم حسب الدراسة الأولية للمشروع من ثلاثة أجزاء تتمثّل في البناءات وهي فضاءات متعددة الاختصاصات معدّة لاحتضان العروض التفاعلية ومركز الموارد[2] وفي الحوض الأثري "لأبي فهر" وهي حديقة علمية أثرية من العهد الحفصي وفي المنبت الغابي الذي يشكّل مدخلا إلى التنوع البيولوجي في بعده النباتي ويحتوي على أشجار معمّرة ترجع إلى بداية القرن الماضي.

وقد كان من المزمع تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين تخصّ الأولى القبة الفلكية على أن تشمل الثانية بقية أجزاء المدينة. إلاّ أنّه ولاعتبارات مالية ولا سيما عدم توفّر تمويل خارجي تمّ إنجاز أشغال تهيئة المدينة على خمسة أقساط. وقد تمثّل القسط الأوّل في

---

[1]- اللّجنة العلمية ولجنة حديقة النباتات ولجنة تعهد البناءات وصيانتها ولجنة الشراءات.

[2]- يضمّ المكتبة المعلوماتية وقاعات المحاضرات وورشات صناعات المعارض العلمية وصيانتها والفضاءات الخاصّة بالترفيه التكميلي.

فضاء القبة الفلكية والقسط الثاني في إقامة "أبي فهر" والقسط الثالث في الممرّات التقنية وجسر المعرفة الذي يربط بين الحديقة النباتية والقبة الفلكية وتعلوه قناة مائية.

أمّا القسط الرابع فيتمثّل في تهيئة الحدائق العلمية والأثرية والفضاءات الخارجية والتهيئة المائية بما فيها تهيئة حوض "أبي فهر" والمنبت الغابي. وتُمثّل مختلف الفضاءات العلمية والفضاءات المتمّمة الجزء الخامس والأخير من إنجاز مدينة العلوم.

وقد كان تنفيذ مشروع مدينة العلوم موضوع عقد برامج للفترة 1995-1997 وعقد أهداف للفترة 1997–2001 تمّ إبرامهما مع سلطة الإشراف. ولئن تمّ ضمن العقد الثاني تحيين[1] روزنامة تركيز مختلف فضاءات المدينة لتكون كلّ أقساطها جاهزة للاستغلال خلال سنة 2001 فإنّ الأشغال المتعلّقة بتهيئة بعض فضاءاتها وتجهيزها لم تتمّ دائما وفق ما تمّت برمجته.

أ- تهيئة فضاءات مدينة العلوم

شُيّدت مدينة العلوم على مساحة جملية تقارب 6 هكتارات تشمل فضاءات مغطاة وأخرى في الهواء الطلق. وقد حدّدت الدراسات المعمارية والفنّية مكونات مختلف هذه الفضاءات غير أنّه تمّ إدخال جملة من التحويرات على جلّ الأشغال خصّت أساسا البناءات والتهيئة المائية ممّا أدّى إلى عدم استكمال المشروع في الآجال المحددّة له وهي سنة 1999 وعلى أساس كلفة الإنجاز المقدّرة في سنة 1994 بمبلغ 50 م.د.

فبخصوص تشييد البناءات، ولئن تمّ إنجاز الأشغال الخاصّة بالأقساط الأربعة الأولى لبناء مدينة العلوم بتأخير تجاوز في بعض الأحيان سنتين والذي كان مردّه خاصّة الأشغال الإضافية التي شملت مبنى الإقامة والتهيئة الخارجية من ناحية والصعوبات التي شهدها إنجاز جسر المعرفة من ناحية أخرى، فإنّ أشغال القسط الخامس (القسط الرئيسي) المبرمجة لسنة 1996 والتي تخصّ تهيئة خمسة فضاءات علمية[2] وبعض الفضاءات التكميلية والمكتبة المعلوماتية لم تنطلق فعليا إلاّ في شهر أوت 1998 مسجّلة بذلك تجاوزا لتكلفتها وآجال تنفيذها.

---

[1]- تمّ ضمن العقد الأول تحديد سنة 1999 كحد أقصى لإتمام أشغال كلّ الفضاءات.

[2] - الأرض في الكون- الحياة والإنسان – الإنسان والماء – الاستكشافات – المعارض المؤقتة.

وقد لاحظت اللجنة المكلّفة بتعهّد بناءات مدينة العلوم وصيانتها والتي تمّ إحداثها عملا بتوصيات الجلسة الوزارية المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2002 أنّ تغييرات هامّة لم تخضع لدراسات مسبّقة أدخلت على محتوى الصفقات الأصلية أثناء إنجاز الأشغال وقد تعلّقت خاصّة بتغيير خصائص بعض الفضاءات وبطاقة استيعاب البعض الآخر وبإلغاء المسلك المخصّص للحماية المدنية. وقد أدخلت هذه التغييرات دون أن يتمّ أخذ قواعد الحماية ضد الحرائق[3] والأمثلة المصادق عليها مسبقا من قبل مصالح الديوان الوطني للحماية المدنية بعين الاعتبار[4] ممّا أدّى إلى ظهور نقائص على مستوى شبكات توزيع المياه من ناحية وإلى وجوب إدخال تغييرات على الممرّ المعدّ لتدخل الحماية المدنية وعلى أبواب النجدة وعلى منبهات الدخان[5] من ناحية أخرى.

كما شهدت تهيئة مدينة العلوم عدّة تغييرات انجر عنها القيام ببعض الأشغال التي تمّ الاستغناء عنها لاحقا لأسباب لم يتمّ تقديم تبرير في شأنها وذلك على غرار أحد الأبواب الذي تجاوزت تكلفة تركيزه وهدمه 104 أ.د ومدخل للخدمات تمّ تعويضه بأرضية معشّبة تمّ التخلي عنها. وقد قدّرت تكلفة عملية إعادة تهيئة هذا المدخل بحوالي 100 أ.د.

وأضيفت كذلك بعض الأشغال التي لم تكن مقرّرة منذ البرمجة الأولية مثل تكييف بعض الفضاءات العلمية الذي ترتّب عنه إنجاز أشغال تجاوزت تكلفتها 300 أ.د وتركيز شبكة معلوماتية بلغت تكلفتها 248 أ.د دون اعتبار ما تطلّبته هذه الأشغال من إعداد دراسات إضافية خاصّة بها.

وقد نتج عن إنجاز مختلف التحويرات التي شملت أشغال تهيئة الفضاءات والتهيئة الخارجية بمدينة العلوم تكلفة إضافية تجاوزت 4 م.د[1] وهو ما يمثّل حوالي 20 % من الصفقة الأصلية المتعلّقة بهذه الأشغال والمبرمة في 30 جوان 1998 بمبلغ قدره 21,082 م.د.

---

[3]- تقرير المهندس المستشار حول الحماية من الحرائق بتاريخ سبتمبر 2003.

[4]- مراسلة الإدارة الجهوية للحماية المدنية بتاريخ 30 ديسمبر 2002.

[5]- تقرير لجنة الصيانة والتعهّد بتاريخ 8 جانفي 2004.

[1]- ملحق بتاريخ 26 سبتمبر 2002 بمبلغ 3,5 م.د وقائمة لأشغال إضافية في جويلية 2003 قدّرت تكلفتها بحوالي 0,7 م.د.

فضلا عن ذلك وإلى موفى شهر جوان 2006 لم يتمّ إنجاز كلّ الأشغال إذ لم تستكمل بعد الأشغال الخاصة بتهيئة قاعات المحاضرات ومازال الرواق الفني الممتدّ على طول 400 متر والذي تمّ تشييده منذ سنة 1996 لا يتوفّر فيه أي منفذ للتهوئة. ومازالت مصالح مدينة العلوم بصدد معالجة هذه الحالة وذلك رغم دعوة اللجنة المكلّفة بالصيانة والمنبثقة عن الجلسة الوزارية المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2002 ضمن تقريرها المعدّ منذ 8 جانفي 2004 مدينة العلوم إلى إيجاد الحلول الفنية اللازمة بصفة استعجالية للإخلالات العالقة بهذا الرواق. كما لم تتمّ بعد المصادقة من قبل الديوان الوطني للحماية المدنية على ملف الحماية لمدينة العلوم في شكله المحيّن.

وعلى صعيد آخر شهدت التهيئة المائية الخارجية والمتمثّلة في أشغال بناء أحواض حدائق "أبي فهر" وتركيز قناة مائية بلورية على طول 400 متر وتجهيزات إلكترونية إدخال تحويرات تسبّبت في تغيير رسم الموقع مقارنة بوضعيته عند إعداد المشروع وفي عدّة إخلالات تهمّ بالخصوص التصاميم والدراسات الملحقة بعقد الصفقة ممّا أدّى إلى إيقاف الأشغال لمراجعة الدراسات الأوّلية وتكييفها حسب متطلّبات التغييرات الفنية المذكورة.

وقد أدّى هذا الوضع إلى التمديد في آجال تنفيذ الصفقة المتعلّقة بالدراسات الفنية المعنية والترفيع في قيمتها من 74,365 أ.د إلى 224,033 أ.د من جهة ومراجعة الصفقة الأصلية المتعلّقة بأشغال التهيئة المائية من جهة أخرى حيث شهدت زيادة بنسبة 26 % في مبلغها الجملي إذ ارتفعت من 4,319 م.د إلى 5,441 م.د وتمديدا في آجال تنفيذها لتصبح 843 يوما عوضا عن 240 يوما ممّا حدا بصاحب الصفقة إلى طلب جبر الأضرار التي لحقت به بما قدره 3,049 م.د. ومازال هذا الطلب محلّ نزاع.

ب- تجهيز الفضاءات العلمية

تطلّب تجهيز الفضاءات تدخّل العديد من المزوّدين واعتماد مصادر تمويل مختلفة منها منح من ميزانية الدولة وبعض القروض الخارجية وهبات من دول أجنبية. وقد شهد تجهيز عدد من الفضاءات صعوبات شتّى حيث اتسم تنفيذ الصفقات المعنية خاصّة بعدم ضبط الحاجيات بالدّقة اللازمة وعدم التقيّد بالشروط التعاقدية.

1- ضبط الحاجيات

اتّسمت عملية اقتناء التجهيزات بمدينة العلوم في بعض الحالات بعدم ضبط مكوّناتها بدقة ممّا أدّى إلى إعادة النظر في مدى الحاجة إليها على غرار التجهيزات الإشاراتية وبعض تجهيزات فضاءات الهواء الطلق.

ففي إطار صفقة أبرمت في سنة 2001 بمبلغ قدره 2,224 مليون أورو أي ما يعادل 2,758 م.د لاقتناء وتركيب التجهيزات الإشاراتية بفضاءات مدينة العلوم خلال مدّة لا تتجاوز 270 يوما تمّ إدخال تعديلات على كمّية هذه التجهيزات تمثّلت خاصّة في الاستغناء عن البعض منها[1] لعدم الحاجة إليها أو تكرار اقتنائها ضمن عمليات تزويد أخرى[2]. وتمّ تبعا لذلك التخفيض في المبلغ الأصلي للصفقة بقيمة 846,719 أ.د وبنسبة 38 %. ولم يتمّ إتمام تركيز كلّ التجهيزات الإشاراتية إلاّ في شهر جوان 2006.

من ناحية أخرى وفيما يخصّ المعارض المركّزة بالهواء الطلق والتي تحتوي على نماذج من أدوات علمية تروي تاريخ العلوم فإنّه لم يتمّ بعد استكمال تركيز بعض هذه الأدوات نتيجة ما شهدته عملية اقتنائها وتركيزها من إشكاليات سواء فيما يتعلّق بمدى الحاجة إليها أو باختيار طريقة تمويلها. فقد قامت مدينة العلوم في سنة 2001 بإبرام صفقة لاقتناء تجهيزات علمية خاصّة بالفضاءات الخارجية في إطار تمويل خارجي بمبلغ يعادل 1,925 م.د. غير أنّه رغم موافقة وزارة المالية بتاريخ 30 أكتوبر 2001 على إدراج هذه الصفقة في إطار قرض خارجي والشروع في إجراءات الحصول عليه فإنّ مدينة العلوم بادرت في سنة 2002 باقتناء ساعة مائية وناعورة و"رقاص فوكو" وخلاص الساعة المائية والناعورة على مواردها الذاتية بمبلغ يقارب 400 أ.د ثمّ قرّرت الاستغناء عن بقية مكوّنات الصفقة باستثناء ساعة شمسية وعن القرض المذكور. ولئن تمّ في شهر جويلية 2006 تركيز الساعة الشمسية المذكورة بعد تأخير بحوالي خمس سنوات فإنّ الساعة المائية التي تمّ خلاص ثمنها منذ سنة 2002 بمبلغ 141.977 أورو (حوالي 178 أ.د) لم يتمّ في شأنها تحرير محضر استلام وقتي ولم يتمّ تشغيلها. فإلى غاية جوان 2006 تمّ إنهاء الأشغال الخاصّة بتجديد المكوّنات الميكانيكية لهذه الساعة في حين أنّ البرمجية الإعلامية المشغّلة لها مازالت بصدد التركيز.

---

[1]- منها خاصّة قطاران بمبلغ 420.108 أورو وثلاث سيارات تشتغل بالطاقة الشمسية بمبلغ 41.109 أورو ولوحات إلكترونية بمبلغ 50.034 أورو .

[2]- تقرير اللجنة التي تمّ تكوينها بتاريخ 9 سبتمبر 2002 لتقييم محتوى صفقة التجهيزات.

وعلى صعيد آخر تولّت مدينة العلوم بتاريخ 29 ماي 2002 في إطار التنشيط الفني لحوض "أبي فهر" إبرام صفقة لتركيز نافورة وحائط مائي بما قيمته 160.977 أورو (حوالي 200 أ.د) وحدّدت مدّة تنفيذها بستين يوما. وقد تمّ ضبط خصائص النافورة والحائط المائي على أساس مساحة تقريبية للحوض المذكور اتضح أنّها أقلّ من المساحة الفعلية (57,15 مترا مربعا عوض 3850 مترا مربعا) ممّا تطلّب إدخال تحويرات جوهرية على الخصائص الفنية للتجهيزات موضوع الصفقة نتجت عنها زيادة في قيمة العقد بما قدره 34.953 أورو وتمّ إبرام ملحق على سبيل التسوية في شأنها بتاريخ 9 جانفي 2006. كما لم يتمّ تشغيل النافورة وإجراء عملية الاستلام الوقتي لها إلاّ في سنة 2006.

2- التقيد بالشروط التعاقدية

شاب تركيز بعض الفضاءات إخلالات انجرّت عن عدم قدرة أحد المزوّدين على الإيفاء بالتزاماته من جهة وعن غياب ضمانات حسن التنفيذ في بعض الأحيان من جهة أخرى. فقد تمّ بتاريخ 21 جانفي 2000 إبرام صفقتين بمبلغين قدرهما على التوالي 1,617 م.د و2,444 م.د لتجهيز فضائي "الاستكشافات" و"الحياة والإنسان". إلاّ أنّه اتّضح عند افتتاح هذين الفضاءين في سنة 2001 أنّه لم يتمّ تركيز كلّ الوحدات المبرمجة بهما من ناحية وأنّه لا تتوفّر في الوحدات التي تمّ تركيزها كلّ الشروط الضرورية للاستغلال من ناحية أخرى. من ذلك أنّ نسبة الوحدات العلمية التفاعلية التي كانت في حالة استخدام عند افتتاح فضاء الاستكشافات لم تتجاوز 28,6 % من مجموع الوحدات المركّزة بهذا الفضاء (20 وحدة من مجموع 70 وحدة تمّ تركيزها و100 وحدة مبرمجة). وقد اتّضح خلال شهر جوان 2003 على إثر عمليات اختبار شملت الفضاء المذكور إقرار جميع الأطراف المعنية[1] بعدم وجود أية وحدة من الوحدات المركّزة به تتوفر فيها الشروط اللازمة للاستغلال.

أمّا بالنسبة إلى فضاء الحياة والإنسان فلم يحتو عند افتتاحه إلاّ على 30 وحدة من بين 117 وحدة مبرمجة أي ما يمثّل نسبة 26,64 %. وقد تمّ الشروع في استغلال هذا الفضاء دون أن تتوفّر الشروط الفنية للقيام بذلك حيث أنّ بعض الوحدات كانت لا تزال في

---

[1]- فريق مدينة العلوم ومكتب الدراسات السينوغرافية ومكتب المتابعة والتسيير الفني وخبير فرنسي.

طور التثبيت أو لم يتم استكمال تركيز كلّ عناصرها وأنّ بعضها الآخر لم يكن في وضع استخدام أو لا يشتغل حسب المواصفات المحدّدة[1].

وقد أدّت هذه الوضعية إلى غلق الفضاءين المذكورين قصد إدخال إصلاحات وتحسينات على بعض الوحدات وإعادة تصنيع البعض الآخر. ولئن تمّت عملية الاستلام الوقتي للوحدات العلمية بفضاء الاستكشافات في شهر أكتوبر 2005 باستثناء وحدة علمية تتمثّل في خمس ورشات للتجارب العلمية المتعلّقة بالصوت والكهرباء والتشريح والتبريد فإنّه في موفّى جوان 2006 لم يتجاوز العدد الجملي للوحدات المركّزة بفضاء الحياة والإنسان 48 وحدة أي بنسبة إنجاز لا تفوق 34 % ولم تتمّ إعادة فتح الفضاء من جديد للعموم.

وقد تبيّن من خلال تقرير مكتب الدراسات المختصّ أنّ سبب الوضعية التي آل إليها الفضاءان المذكوران هو عدم تخصّص المزوّد في الميدان وجهله بالمهارات اللازمة لإنجاز هذا النوع من التجارب العلمية وذلك بعد انسحاب أحد الأطراف المتعاقدة من ذوي الاختصاص إضافة إلى عدم التقيّد بالشروط التعاقدية من قبل جميع الأطراف المتدخّلة. كما يرجع ذلك إلى غياب متابعة تنفيذ الأشغال حيث لم تتمّ المصادقة المسبّقة من قبل المكتب المتعاقد مع مدينة العلوم والمكلّف بإنجاز الدراسات المتحفية والسينوغرافية الخاصّة بهذين الفضاءين على الأمثلة النهائية للوحدات العلمية التي تمّ إنجازها وتركيزها وذلك خلافا للفصل الثامن من العقدين المبرمين مع المزوّد. كذلك وخلافا للفصل الثاني من عقدي الصفقتين المبرمتين مع المزوّد والفصل الرابع من الاتفاقية المبرمة مع المكتب الذي تمّ تكليفه بالمتابعة والتسيير الفني لإنجاز هذه الأشغال لم يقم هذا الأخير بالمتابعة الضرورية خلال بعض فترات تنفيذ الصفقتين ولم يحضر بعض عمليات استلام التجهيزات.

كما ظلّت بعض الوحدات العلمية التي تمّ اقتناؤها منذ سنة 2002 وكانت موضوع صفقة بمبلغ 345 أ.د تمّ إبرامها على سبيل التسوية في نوفمبر 2004 غير مستغلّة لمدّة تجاوزت أربع سنوات وذلك على غرار آلة تفقيس كهربائية بمبلغ 124,750 أ.د و"رقاص فوضوي" بمبلغ 12,980 أ.د. وقد أفادت مدينة العلوم أنّ " آلة التفقيس يقع تخزينها بصفة وقتية بفضاء الماء إلى حين إعادة تركيزها بفضاء الحياة والإنسان حيث الأشغال جارية فيما يتواجد الرقاص بالورشات لحين إصلاحه".

---

[1]- تقرير مكتب الدراسات السينوغرافية والمتحفية المؤرخ في 31 ديسمبر 2002.

3- تجهيز بعض الفضاءات

ظلّت بعض الفضاءات بمدينة العلوم غير مجهزة إلى موفّى شهر جوان 2006. فخلافا لما تضمّنه عقد البرامج للفترة 1995-1997 من تحديد سنة 1997 كموعد أقصى لإنهاء الأشغال بفضاء "الماء والإنسان" وتوفير الاعتمادات اللازمة لتجهيزه فإنّه إلى موفّى شهر جوان 2006 لم يتمّ تركيز هذا الفضاء وذلك رغم أهمّيته في الإسهام في التعريف بالتواصل بين تاريخ تونس وحاضرها ومستقبلها في ميدان المعارف والمهارات وهو ما يمثّل أحد المهام الموكولة إلى مدينة العلوم.

فقد كان مبرمجا أن يعرض هذا الفضاء تطوّر التاريخ البشري مع التركيز بالأساس على إسهام التونسيين في إثراء الحضارة الإنسانية والتعريف بها على مرّ العصور. وكان من المفروض أن يجمع هذا الجناح بين الجوانب التراثية ومستحدثات التكنولوجيا المتعلّقة بالماء وأن يتمركز ضمن مجموعة من العروض الخارجية القارة والخاصّة بمحور الماء. وحسب الدراسة الأولية يحتوي هذا الفضاء على 64 وحدة علمية تفاعلية تتعلّق بخمسة محاور تتطرق إلى كلّ الجوانب التي تخصّ الماء.

ورغم إعداد الدراسة الفنية لهذه الوحدات بكلفة تجاوزت 200 أ.د وعقد صفقة في سنة 2001 لتجهيز الفضاء المعني بمبلغ قدره 1,663 مليون أورو أي ما يعادل 2,062 م.د وبتمويل خارجي[1] فإنّ مدينة العلوم قررّت بتاريخ 8 ماي 2003 التخلّي عن الصفقة في مضمونها الأوّل وإدماج 14 وحدة منها ضمن صفقة أخرى تتعلّق بالتجهيزات الإشاراتية. وقد أوصت اللجنة التي تمّ تشكيلها على إثر الجلسة الوزارية آنفة الذكر بأن يتمّ الاحتفاظ بهذه الوحدات دون سواها على أن يتمّ تدعيمها بوحدات جديدة كوحدات تتعلّق بتحلية المياه ومعالجة المياه المستعملة وأن يتمّ كذلك تخصيص جزء من هذا الفضاء للتكنولوجيات المتطورة. إلاّ أنّه لم يتمّ إلى موفى شهر جوان 2006 تركيز التجهيزات المعنية بفضاء الماء والإنسان فضلا عن عدم الشروع في الإجراءات المتعلّقة باقتناء تجهيزات "التكنولوجيات المتطوّرة" بالرغم من تخصيص فضاء لها. وقد أشارت مدينة العلوم إلى

---

[1]- موافقة وزارة المالية في أكتوبر 2001 على إدراج الصفقة المذكورة ضمن القرض الإسباني المخصّص للمشاريع الصغرى والمتوسطة.

"أنّ الشروع في تجهيز هذا الفضاء سوف ينطلق حال استكمال المشاريع الجارية والانتهاء من إنجازها".

ج- تركيز الفضاءات التكميلية

تتكوّن الفضاءات التكميلية لأنشطة مدينة العلوم من ثلاث قاعات للمحاضرات وإقامة "أبي فهر" ومطعم ومقهى وقاعة للرياضة. وقد شهدت عملية تهيئة قاعات المحاضرات التي كان من المفروض أن تتمّ في سنة 2001 تأخيرا تجاوز أربع سنوات وذلك نتيجة لعدم القيام بالدراسات الفنية الضرورية في إبّانها للإحاطة بمتطلّبات استغلال هذه القاعات قبل الشروع في تجهيزها. وقد انجرّ عن ذلك إضافة أشغـال لم تكن مبرمجة مسبقا بلغت كلفتها قرابة 2 م.د[2] وذلك دون اعتبار ما شهدته الصفقة المتعلّقة بتجهيز تلك القاعات والمبرمة منذ سنة2001 من ارتفاع في مبلغها من 2,332 م.د إلى 2,667 م.د نتيجة إضافة معدات جديدة بقيمة 126,586 أ.د وتعويض جزء هام من المعدات (60 %) بمعدات أخرى ذات مواصفات فنية حديثة. وإلى موفّى شهر جوان 2006 لم يتمّ الانتهاء من هذه الأشغال ولم يتسنّ استغلال الفضاءات المعنية التي ناهزت تكلفة تهيئتها الجملية 5 م.د. وقد دفع ذلك بالمزوّد المكلّف بتركيز هذه التجهيزات والذي تمّ التعاقد معه منذ سنة 2001 إلى طلب غرامات تعويض عن الضرر نتيجة عدم احترام الآجال التعاقدية من قبل مدينة العلوم. وطبقا للشروط التعاقدية دفعت مدينة العلوم لهذا المزوّد غرامات بمبلغ 23 أ.د.

أمّا بالنسبة إلى إقامة "أبي فهر" فقد شهدت تكلفة إنجازها ارتفاعا بنسبة 27,5 % مقارنة بالتقديرات (1,5 م.د) نتج جزئيا عن إدخال تغييرات لم تكن مبرمجة شملت مبنى الإقامة وقدرها 265,546 أ.د[1] وإجراء أشغال إضافية خارج هذه الإقامة بما قيمته 293,078 أ.د تعلّق جانب منها بتشييد جدار بما قيمته 97,224 أ.د تمّ هدمه فيما بعد. وقد اتّضح أنّه لا تتوفّر في هذه الإقامة[2] شروط السلامة فيما يخصّ تأمين منافذ النجدة عند

---

[2]- موزّعة بين أشغال التنوير (772,449 أ.د) وأشغال التغليف الخشبي (360,638 أ.د) والعزل الصوتي (775,391 أ.د).

[1]- مراسلة مكتب المراجعة والمتابعة المؤرّخة في 13 فيفري 1997.

[2]- تحتوي الإقامة إضافة إلى شقتين مخصصتين لاستقبال المحاضرين والخبراء الأجانب على 30 غرفة من بينها 17 غرفة مجهزة لاستقبال المقيمين.

حصول أي طارئ. ولئن نصّت المذكرة المؤرخة في 19 ديسمبر 2005 والمتعلّقة بالتعريفات المقترح اعتمادها عند إسداء خدمات من قبل مدينة العلوم على "ضرورة تأمين هذه المنافذ واستيفاء التراتيب الإدارية اللازمة حتّى يتسنّى الاستغلال الأمثل لهذه الإقامة" فإنّ لم يتمّ إلى موفّى شهر جوان 2006 إنجاز ذلك.

وهكذا شهدت تهيئة وتجهيز جلّ الفضاءات بمدينة العلوم تغييرات أثناء تنفيذها ترتّبت عنها تكلفة إضافية وإبرام عدّة ملاحق على سبيل التسوية. من ذلك أنّ الصفقات المتعلّقة بالدراسات المعمارية والتقنية والسينوغرافية والإشاراتية أو تلك المتعلّقة بالمتابعة الفنية شهدت زيادة في مبلغها الأصلي تجاوزت نسبة 40 % حيث ارتفعت قيمة تلك الصفقات من 4,672 م.د إلى 6,611 م.د.

كما سجّلت الصفقات المتعلّقة بتهيئة الأقساط الخمسة للمدينة تغييرا في مبالغها وفي آجال تنفيذها ممّا تطلّب إبرام 5 ملاحق على سبيل التسوية رفّعت في تكلفة البناءات من 31,228 م.د إلى 36,529 م.د. ونتيجة لكل ذلك شهدت تكلفة المشروع ارتفاعا بنسبة تجاوزت 60 %.

د- صيانة الفضاءات والتجهيزات وتعهدها

تتطلّب مدينة العلوم باعتبار مساحتها وما تحتويه من معدات علمية وإلكترونية ومن تجهيزات إعلامية ومعدّات تكييف وإنارة ومساحات خضراء وحدائق علمية بما فيها من أحواض ومعدّات كهرومائية نفقات هامّة لتأمين الصيانة التي تستأثر بأكثر من 25 % من ميزانية تسيير هذه المؤسّسة. ورغم المجهودات التي تمّ بذلها في هذا المجال مازالت بعض الإخلالات تحول دون المحافظة على المعدات ولا تساعد على تحقيق الاستغلال الأمثل لفضاءات مدينة العلوم وتجهيزاتها حيث لم يتمّ بعد إبرام عقود صيانة بالنسبة إلى كلّ الأقساط ومازال نشاط ورشات الصيانة محدودا.

فقد ذكرت اللّجنة المكلّفة بتعهّد بناءات مدينة العلوم وصيانتها والمنبثقة عن الجلسة الوزارية سالفة الذكر ضمن تقريرها المؤرّخ في 8 جانفي 2004 أنّ "هنالك نقائص بالنسبة إلى تعهّد وصيانة المعدات التابعة لمدينة العلوم وذلك نظرا إلى عدم توفر الإمكانيات البشرية والتقنية الكافية". وأوصت هذه اللجنة بالنسبة إلى الأقساط التي تمّ استلامها نهائيا

بإجراء مناقصات لاختيار شركات مختصّة تتعهّد بعملية الصيانة الدورية والمستمرّة اللازمة وبالنسبة إلى الأقساط التي لم يتمّ استلامها الوقتي العمل على رفع التحفّظات بشأنها في أسرع وقت حتى يتمّ استلامها الوقتي ثم قبولها النهائي وإبرام عقود للتكفّل بصيانة التجهيزات حسب الاختصاصات.

غير أنّه ولئن تمّ في أواخر سنة 2005 وبداية سنة 2006 إبرام عدد من عقود الصيانة[1] فقد ظلّت بعض التجهيزات رغم أهمّيتها لا تشملها هذه العقود حيث لم يتمّ إلى موفّى شهر جوان 2006 إبرام عقود صيانة خاصّة بالتجهيزات المائية والمعدّات الإلكترونية والسمعية البصرية والرّكح المركّز بالهواء الطلق. كما أنّه ورغم مرور أكثر من سنتين على توصيات اللجنة المذكورة فإنّه لم يتمّ القبول النهائي لكلّ الأقساط.

من جهة أخرى لاحظت اللجنة المذكورة تدهور وضع الحائط الأثري للحوض المائي بحدائق "أبي فهر". وقد أكّدت اللجنة المصغّرة التي تمّ تكوينها في سنة 2003 من فنيين تحت إشراف المعهد الوطني للتراث والمكلّفة بإعداد تقرير اختبار حول الأضرار التي طرأت على الحائط الأثري المذكور على ضرورة إعداد دراسة حول الحلول الفنية والتقنيات والمواد المناسبة للمحافظة على خصوصيات هذا الحائط. غير أنّه لم يتمّ إبرام عقد مع المعهد الوطني للتراث لهذا الغرض إلاّ في شهر ماي 2006.

أمّا فيما يخصّ ورشات الصيانة والتصنيع التي تؤمّن الصيانة العادية وتصنيع وإصلاح المعدات التي تتطلّبها التجارب العلمية، فقد شهد تركيزها تأخيرا. كما تمّت مراجعة مكوّناتها وإعادة النظر في مدى الحاجة إلى البعض منها نظرا إلى محدودية الحاجة الفعلية لعديد التجهيزات المبرمجة ذات المردودية العالية. ولئن انطلقت الإجراءات الخاصّة بتجهيز ست ورشات[1] بمدينة العلوم منذ سنة 2000 فإنّ أربعا منها فقط تمّ تجهيزها (ثلاث في سنة 2002 وواحدة في سنة 2006) واقتصر نشاطها أساسا على بعض التدخلات العادية والبسيطة.

---

[1] - تعلّقت بالسوائل والتكييف وبالكهرباء والمصاعد وبنظام الحماية ضدّ الحرائق وبشبكة محولات الطاقة والمولدات الكهربائية.

[1] - مختصّة في الميكانيك العام والصنع الآلي والنجارة واللحام والبستنة والدهن والكهرباء والإلكترونيك والإعلامية.

ونظرا إلى أهّمية المعدّات التي تمّ اقتناؤها وإلى إشراف المؤسّسة على الانتهاء من تركيز جلّ فضاءاتها وهي مقبلة على مرحلة يفترض خلالها أن تكون كلّ تجهيزاتها ومعداتها المختلفة قابلة للاستغلال فإنّها مدعوة إلى العمل على تدعيم وظيفة الصيانة والتعهّد وإيلائها مزيدا من الاهتمام.

II- تنمية الثقافة العلمية

في إطار مهمّة مدينة العلوم المتمثّلة في الإسهام في نشر الثقافة العلمية لدى جميع أصناف المواطنين تقوم المؤسسة بجملة من الأنشطة تتمثّل أساسا في استغلال فضاءاتها والوسائل المتوفّرة لديها وفي التنقّل إلى مختلف جهات البلاد لتقديم عروض علمية. وقد تبيّن من خلال النظر في هذا الجانب من أنشطة المؤسّسة وجود نقائص تعلّقت خاصّة باستغلال الفضاءات المتوفّرة وبإحكام نشاط التنقّل داخل الجهات وبتفعيل الشراكة في تأمين هذه الأنشطة مع الهياكل المتدخّلة في مجال الثقافة العلمية.

أ- الفضاءات العلمية

تعدّ الفضاءات العلمية أحد أهمّ الوسائل التي تستعملها مدينة العلوم لبثّ الثقافة العلمية ونشرها وذلك بفضل ما تحتويه هذه الفضاءات من وحدات علمية تفاعلية وما يقدّمه المؤطرون العلميون من تفسيرات تساعد على استيعاب المحتوى العلمي للوحدات المعروضة. وتستغلّ مدينة العلوم إلى غاية جوان 2006 ثلاثة فضاءات للعروض العلمية القارة وهي فضاء "القبة الفلكية" وفضاء "الأرض في الكون" وفضاء "الاستكشافات" وفضاء للمعارض العلمية المؤقّتة.

ويتمثّل نشاط القبة الفلكية التي تمّ الشروع في استغلالها منذ مارس 1996 في تقديم عروض لها صلة بعلم الفلك بالاعتماد على جملة من التجهيزات السمعية البصرية. وقد شرع في استغلال فضاء المعارض المؤقّتة الذي يحتضن معارض وتظاهرات مختلفة لفترات محدّدة منذ جويلية 2001. أمّا فضاء الأرض في الكون الذي يهدف إلى التعريف ببنية الكون وبمكانة الأرض في النظام الشمسي فقد انطلق نشاطه منذ نوفمبر 2001 في حين لم يتمّ الشروع في استغلال فضاء الاستكشافات الذي يهتم بتبسيط مفاهيم علمية متنوعة تتعلّق بمجالات مختلفة كالفيزياء وغيرها إلاّ في أكتوبر 2005. وقد تبيّن من خلال أعمال

الرقابة أنّ استغلال هذه الفضاءات تشوبه نقائص تتّصل خاصّة بالتعريف بها وبتأمين السير العادي لها وبالآليات اللازمة لمتابعة أنشطتها وتقييمها.

ويتطلّب تحسين مستوى استغلال الفضاءات العلمية المتوفّرة بمدينة العلوم واستقطابها مزيدا من الزوّار وضع خطط وبرامج تسويقية تكون مرتبطة بأهداف محدّدة. إلاّ أنّ هذه الأنشطة ظلّت إلى غاية سنة 2005 محدودة إذ اقتصرت على بعض العمليات الإشهارية العرضية التي تمثّلت خاصّة في الإعلان عبر الصحف عن بعض التظاهرات وإنجاز عدد من المطويات والمطبوعات حول فضاءات وأنشطة المؤسّسة. ونتيجة لهذه الوضعية بقي عدد الزوّار الذين يترددون على مختلف الفضاءات العلمية لمدينة العلوم محدودا. ففي فضاء القبة الفلكية الذي شرع في استغلاله منذ ما يقارب عن 10 سنوات لم يتمّ خلال السداسية الثانية لسنة 2005 تقديم سوى 139 عرضا في حين أنّه كان من المفروض تأمين 330 عرضا[1]. أمّا بقية العروض فقد ألغيت لعدم توفّر العدد الأدنى اللازم من الزوار لتأمينها[2]. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم تتوفر لدى مدينة العلوم معطيات حول متابعة العروض بهذا الفضاء إلاّ بداية من شهر جوان 2005.

ويتجلّى ضعف استغلال هذا الفضاء خلال العطل المدرسية التي كان من المفروض أن تشهد مدينة العلوم أثناءها إقبال عدد أكبر من الزوّار مقارنة ببقية فترات السنة. من ذلك أنّ معدّل عدد زوّار فضاء القبة الفلكية لم يتعدّ 61 زائرا في العرض الواحد خلال عطلة شتاء 2005 وهو ما يمثّل 53 % من طاقة استيعاب هذا الفضاء.

إلى جانب ذلك يعدّ تجديد العروض المقدّمة بالفضاءات العلمية إحدى الوسائل الهامّة التي يمكن من خلالها استقطاب الزوّار وتعويدهم على ارتياد هذه الفضاءات. إلا أنّه لوحظ أنّ المؤسّسة لم تعمل بالقدر الكافي على تنويع المحتوى العلمي للعروض التي تقدّمها. من ذلك أنّ فضاء المعارض المؤقّتة احتضن معرضا واحدا لفترات مثلت حوالي 60 % من المدة الجملية للاستغلال خلال الفترة 2002-2005.

---

[1] -يتم تقديم العروض بفضاء القبة الفلكية بحساب حصتين يوميا و4 حصص أيام الأحد والعطل المدرسية مع برمجة حصص صباحية بالنسبة إلى المجموعات التي يفوق عددها 30 شخصا عن طريق الحجز المسبق.

[2]- تم تحديد هذا العدد بعشرة أشخاص ضمن القانون الداخلي لفضاء القبة الفلكية.

وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى العروض المقدّمة بفضاء القبة الفلكية حيث تبيّن أنّه إلى غاية جوان 2006 قدّمت بالفضاء ستة عروض منها أربعة يعود تاريخ اقتنائها إلى سنتي 1996 و1997. وبالإضافة إلى ذلك تبيّن أنّ التجهيزات السمعية البصرية الموجودة بهذا الفضاء لا تساعد على تجديد العروض التي يقدّمها بما أنّها لم تعد مواكبة للتقنيات الرقمية المستعملة في هذا الميدان[1]. ولم يتبيّن ما يفيد أنّ مدينة العلوم قامت ببرمجة رقمنة هذه المعدّات مبرّرة ذلك بأنّه "لا يمكن تغيير معدّات العرض بهذا الفضاء بأخرى رقمية في الوقت الراهن نظرا إلى الكلفة الباهظة لهذه التجهيزات ولعدم ضروريتها حاليا".

ومن جهة أخرى تواجه مدينة العلوم صعوبات في تأمين السير العادي للوحدات العلمية الموجودة بفضاء الأرض في الكون. فقد تبين أنّه إلى غاية جوان 2006 لم تكن بعض وحدات هذا الفضاء في حالة اشتغال منذ فترات تجاوزت في بعض الأحيان ثلاث سنوات. وتجدر الإشارة إلى أنّ مدينة العلوم أبرمت في ماي 2003 عقدا لصيانة وحدات هذا الفضاء مع الشركة الأجنبية المصنّعة لتأمين الصيانة الوقائية اللازمة لهذه الوحدات مرتين في السنة وإصلاح الأعطاب التي تحصل بها. إلاّ أنّه رغم تعدّد الطلبات الموجّهة إلى هذه الشركة للقيام بالصيانة اللازمة للوحدات المعنية فإنّ عدد التدخّلات التي تم تأمينها منذ تاريخ إمضاء العقد وإلى غاية جوان 2006 لم يتجاوز تدخّلين اثنين ولم يكن لأحدهما أية جدوى[2] ولم تتّخذ مدينة العلوم أيّ إجراء لمعالجة هذه الوضعية.

أمّا بالنسبة إلى متابعة أنشطة هذه الفضاءات وتقييمها فيتطلّبان توفّر معطيات مختلفة في حين لا توجد لدى المؤسّسة إلاّ بعض البيانات حول عدد زوّار القبة الفلكية. أمّا عدد زوّار الفضاءات الأخرى فيتمّ تحديده بصفة تقديرية. وقد قامت مدينة العلوم في جانفي 2006 باقتناء نظام جديد للتذاكر بكلفة قدرها 26,658 أ.د غير أنّه تبيّن أنّ المعلومات التي يفرزها هذا النظام ولئن تمكّن من ضبط العدد الجملي لزوّار الفضاءات العلمية حسب الشريحة العمرية، فإنّها لا تفرز المعطيات اللازمة حول الزيارات بكلّ فضاء على حدة

---

[1] - مذكرة المسؤول عن القبة الفلكية إلى المدير العام لمدينة العلوم بتاريخ 22 فيفري 2005 والرسالة الإلكترونية الموجهة إلى مدينة العلوم بتاريخ 8 فيفري 2006 من المؤسسة الأجنبية التي قامت بتطوير العرض.

[2] - حسب المذكرة التي أعدها المسؤول عن الفضاء في 11 ماي 2005.

باستثناء الزيارات التي تتمّ بفضاء القبة الفلكية. وقد بيّنت مدينة العلوم أنّ هذا النظام "يعتمد على تطبيقة إعلامية قابلة للتطوير حسب الحاجة لاستغلال أفضل لجملة المعطيات التي تتعلّق بخصائص جمهور الزوّار".

ومن شأن النقائص التي تشوب استغلال الفضاءات العلمية أن تحدّ من جهود مدينة العلوم للاضطلاع بدورها في مجال تنمية الثقافة العلمية ونشرها على النطاق المطلوب. كما أنّ هذا الوضع لا يمكّن من تحقيق فوائد تتناسب وحجم الاستثمارات التي خصّصت لتركيز هذه الفضاءات.

ب- معارض وتجهيزات الهواء الطلق

تشكو بعض المعارض التي تمّ تركيزها بالهواء الطلق والمتمثّلة أساسا في حديقة النباتات والمتاهة العلمية نقائص من شأنها أن تقلّص من مساهمتها في نشر الثقافة العلمية وفي إيصال الرسالة البيداغوجية المنشودة. كما شهدت التجهيزات التي تمّ تركيزها في إطار التنشيط الفني للمدينة صعوبات حدّت من استغلالها.

فقد تمّت تهيئة حديقة النباتات وإدراجها ضمن المحطّات التي يمكن لرواد مدينة العلوم زيارتها غير أنّ هذه الحديقة مازالت خارج المسار المفتوح للعموم في حين أنّها تُعتبر امتدادا لمدينة العلوم حيث تمّ اختيار موقع المدينة بالنظر إلى رمزيته[1] وما تمثّله بقايا آثار الهندسة المائية التي ميزّت العهد الحفصي وإلى اتصاله بالمنبت الغابي كامتداد طبيعي لمدينة العلوم.

وقد تولّت مدينة العلوم القيام بأشغال تهيئة شاملة لهذه الحديقة انطلقت منذ جوان 1997 وتواصلت إلى جوان 1998 بكلفة قدرها 1,021 م.د وذلك تنفيذا لاتفاقية التعاون المبرمة بتاريخ 27 فيفري 1997 بين وزارة الفلاحة ووزارة التعليم العالي والتي عهد بمقتضاها بالتصرف في المحمية الطبيعية لحديقة النباتات بتونس إلى مدينة العلوم لمدّة 30 سنة. وإضافة إلى كلفة الدراسات وأشغال التهيئة بالحديقة المذكورة تمّ إنجاز الجسر الذي

---

[1]- مراسلة مدينة العلوم إلى وزارة الإشراف بتاريخ 9 فيفري 2000.

يربط بين القبة الفلكية والمنبت الغابي[2] وتهيئة القناة المائية التي تعلوه. وبذلك فإنّ تكلفة تهيئة المنبت الغابي ناهزت 5 م.د ولم يتمّ بعد الشروع في استغلاله والحال أنّه عُهد لمدينة العلوم بمقتضى اتفاقية أبرمت بين وزارة الفلاحة ووزارة البيئة والتهيئة الترابية ووزارة التعليم العالي بتاريخ 12 جويلية 2000 بالتصرّف العلمي في هذا الفضاء.

ورغم اعتبار هذا المنبت من قبل اللجنة العلمية المنبثقة عن الجلسة الوزارية سالفة الذكر وحدة هامّة من مكوّنات مدينة العلوم وعنصرا أساسيا من الناحية البيداغوجية والمعرفية وتوصيتها بضمّه إلى مدينة العلوم لاستغلاله والمحافظة عليه فإنّه لم تتمّ إلى موفّى شهر جوان 2006 إعادة تهيئة هذا الفضاء نظرا إلى التلف الذي لحق ببعض تجهيزاته كما لم يتمّ إدراج هذا المنبت ضمن المحطات التي يقف عندها زوّار المدينة. أمّا المتاهة العلمية التي تتكوّن خاصّة من أحواض لغراسة أنواع مختلفة من النباتات وشبكة ري فقد تمّت تهيئتها قصد إبراز مدى تأقلم النباتات مع الجفاف وملوحة المياه إلاّ أنّه لم يتمّ حتّى موفى شهر جوان 2006 استغلالها وذلك رغم إتمام كلّ أشغال البناء وتهيئة الأرض وتركيز شبكة الري منذ جوان 2002 بكلفة تجاوزت 45 أ.د.

وعلى صعيد آخر وفي إطار التنشيط الجمالي لمدينة العلوم تمّ في سنة 2002 اقتناء ركح ومدارج قابلة للتثبيت والتفكيك بمبلغ قدره 310,547 أ.د وتجهيزات صوتية وسمعية بصرية بمبلغ قدره 143,268 أ.د. إلاّ أنّ استغلال هذه التجهيزات بقي محدودا حيث لم يتمّ استعمال الركح منذ تركيزه إلاّ في 10 مناسبات 5 منها تمّت خلال الثلاثية الأولى من سنة 2006.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة المالية اقترحت على المدينة في سنة 2003[1] "النظر مع وزارة الثقافة والشباب والترفيه في الاستعمال المشترك لهذا الركح". ونتج عن عدم تفكيك الرّكح عند عدم استعماله خلافا لما كان مبرمجا له، ركود مياه تحت مدارجه ترّتبت عنها مشاكل عدّة. ولئن اعتبرت مصالح المدينة منذ شهر ديسمبر 2005 أنّه "لا

---

[2]- تمّ إقرار المثال المعماري الذي بهيكله جسر معبر يربط بين القبة والمنبت في مجلس وزاري في أواخر سنة 1993.

[1] - مراسلة وزير المالية (الهيئة العامّة للتصرف في ميزانية الدولة) بتاريخ 16 جانفي 2003.

يمكن استغلال الركح بسبب حالة الأرضية المتآكلة وبالتالي لا يمكن كراؤه"[2] فإنّها لم تتّخذ إلى موفّى جوان 2006 أي إجراء لمعالجة هذه الوضعية.

ج- الإشعاع داخل الجهات

يمثّل إسهام مدينة العلوم في نشر الثقافة العلمية لدى جميع أصناف المواطنين وخاصّة الشباب منهم وذلك بكامل أنحاء الجمهورية عنصرا من عناصر المهمّة الموكولة إلى هذه المؤسّسة. وقد تضمّنت مداولات مجلس النواب المتعلّقة بإحداث هذه المؤسّسة أنّه "من المنتظر أن يكون بمدينة العلوم جناح متنقّل داخل الجمهورية يمكّنها من الانطلاق في نشاطها قبل إتمام أشغالها بشكل نهائي". وللقيام بهذه المهمّة تستغلّ مدينة العلوم خاصّة الخيام العلمية والقباب الفلكية المتنقّلة وقاطرة علمية بالإضافة إلى إقامة المعارض العلمية المتنقّلة. وقد تبيّن من خلال النظر في الأنشطة المرتبطة بهذه المجالات أنّه رغم المجهودات المبذولة مازالت هناك نقائص تتعلّق بالوسائل المستعملة وبتنفيذ التدخّلات الخاصّة بالجهات.

فقد لوحظ أنّ جانبا من الوسائل المتوفّرة لدى مدينة العلوم كان إمّا غير قابل للاستغلال أو في حاجة إلى التدعيم والتجديد حيث لم يتمّ إلى غاية جوان 2006 استعمال سوى ثلاث قباب من جملة 6 قباب فلكية متنقّلة قامت مدينة العلوم باقتنائها خلال الفترة 1996-2001 بمبلغ جملي قدره 92 أ.د فيما لم يتمّ إصلاح أو طرح وحدتين معطّبتين منذ سنة 2002 وظلّت قبّة دون استعمال منذ تاريخ اقتنائها في فيفري 1996 نظرا إلى عدم توفّر الشروط الضرورية لتأمين العروض.

إضافة إلى ذلك تبيّن بالنسبة إلى المعارض العلمية المتنقّلة أنّها في حاجة إلى التدعيم حيث لا يتم حاليا استعمال سوى معرض تمّ اقتناؤه منذ سنة 1995 وآخر تمّ تصنيعه في سنة 2000 فيما لم يتبقّ من المعرضين اللّذين تمّ اقتناؤهما في سنة 1995 سوى 5 وحدات من أصل 18 وحدة علمية.

وبالرّغم من تردّي حالة المعدّات والوسائل المستعملة فإنّ المؤسّسة لم تعمل على تجديدها وتنويع محتواها. ومن شأن هذا الوضع أن يحدّ من استغلال هذه الوسائل ومن

---

[2]- مذكرة حول التعريفات المقترح اعتمادها عند إسداء خدمات من قبل مدينة العلوم بتاريخ 19 ديسمبر 2005.

تمكين الجهات خاصّة البعيدة منها من الاستفادة من الخدمات العلمية التي توفّرها مدينة العلوم. وقد أرجعت المؤسّسة هذه الوضعية إلى "عدم تماشي الإجراءات الخاصّة بالصفقات العمومية مع ما يشترطه عادة المصنّعون في قطاع المعارض العلمية الأمر الذي حال دون إجراء العديد من الاقتناءات".

وفيما يتعلّق بتنفيذ التدخّلات فقد بلغ عدد التنقّلات الّتي أمّنتها مدينة العلوم إلى مختلف جهات البلاد 156 تنقّلا خلال الفترة 2001-2005. وقد لوحظ أنّ برمجة هذه التنقّلات وتغطية الجهات ومتابعة الأنشطة المعنية مازالت في حاجة إلى مزيد من الإحكام. فالتنقّلات تتمّ في غياب خطّة تحدّد الأولويات ضمن الجهات المزمع تغطيتها وتضبط الأهداف المرجوة كعدد الزوّار المزمع استقطابهم والفئات العمرية المستهدفة. واقتصر هذا النشاط على تلبية الطلبات الواردة من الجهات. ولئن تمّ إعداد برنامج نشاط لسنة 2004 وآخر لسنة 2005 فإنّه لم يتم اعتمادهما واقتصر البرنامج السنوي الذي شرعت المدينة في تنفيذه خلال سنة 2006 على نشاط القاطرة العلمية.

وقد أدّى اكتفاء المؤسّسة بالاستجابة للطلبات الواردة عليها من الجهات دون المبادرة بوضع برامج للغرض إلى عدم توازن التنقّلات بين الجهات حيث بلغ عدد التنقّلات المنجزة خلال الفترة 2001-2005 إلى جهة الشمال 84 تنقّلا و39 تنقلا إلى جهة الوسط وإلى جهة الجنوب 33 تنقلا. ورغم تقلّص نسبة المطالب المرفوضة خلال سنوات 2003 و2004 و2005 فإنّ هذه النسبة مازالت مرتفعة حيث ورد على المدينة خلال هذه السنوات على التوالي 43 و63 و74 مطلبا مثّلت نسب المطالب المرفوضة منها على التوالي 53 % و46 % و37 %. ولا يتماشى هذا الوضع مع ما هو منتظر من نشاط التنقّل داخل الجهات الذي يراد منه تقريب مصادر التثقيف العلمي إلى المناطق البعيدة نسبيا عن مركز مدينة العلوم الذي تتوفّر فيه فضاءات المعارض العلمية القارة. ويعود ذلك حسب مدينة العلوم إلى أنّ المطالب الواردة عليها من الجهات كثيرا ما تتزامن مع بعضها البعض وتقتصر على أيّام العطل بما يجعل الاستجابة لجلّها غير ممكن خاصّة أنّ النشاط العلمي داخل المؤسّسة يشهد كثافة كبيرة خلال نفس هذه الفترات.

بالإضافة إلى ذلك وبالرغم من الشروع في استغلال الخيام العلمية بالجهات منذ جوان 1999[1] فإنّه لم يتمّ إلى موفّى جوان 2006 استعمال هذه الخيام إلاّ في أربع مناسبات[2]. كما أنّه لم يتمّ رغم طول مدد تركيز هذه الخيام تنويع المحتوى العلمي بها إذ اقتصر غالبا على معرض واحد طيلة كلّ فترة.

د- الشراكـــة

تعدّ الشراكة مع مختلف المتدخّلين في مجال الثقافة العلمية وسيلة هامة تمكّن مدينة العلوم من إثراء أنشطتها العلمية وضمان الانتظام والاستمرارية في توافد الزوار على مختلف فضاءاتها العلمية. ومن ضمن المهام الموكولة إلى مدينة العلوم المساهمة في تنمية المعرفة ونشرها في إطار التكامل مع القطاع التربوي والانفتاح على مختلف الهيئات العلمية. وقد تبيّن أنّ هذا الجانب من الأنشطة يتطلّب المزيد من العناية من حيث تنظيمه وتدعيمه مع الهيئات التربوية والثقافية والعلمية على الصعيدين الوطني والدولي.

فبالرّغم من التوصية الصادرة عن مجلس المؤسّسة المنعقد في 11 جانفي 2005 والداعية إلى إجراء دراسة مستفيضة قصد تطوير الشراكة مع المؤسّسات التربوية والثقافية والشبابية والجمعيات والمنظّمات وعرض نتائجها على أنظاره فإنّه لم يتمّ إلى موفّى جوان 2006 الشروع في ذلك.

من جهة أخرى ورغم أهمّية تدعيم روابط الشراكة بين مدينة العلوم والقطاع التربوي وتحقيق التكامل بينهما فإنّ تجسيم هذا الجانب من مهمّة المؤسّسة ظلّ دون المأمول حيث لم يتمّ إلى حدّ شهر جوان 2006 معاينة أي نشاط يندرج ضمن مكوّنات برنامج الشراكة الذي تمّ وضعه مع الجامعات منذ سنة 2001 والذي تضمّن خاصّة مساهمة الجامعات في التنشيط العلمي داخل مدينة العلوم عبر تنظيم محاضرات دورية واحتضان هذه الأخيرة في فضائها الخاص بالمعارض المؤقّتة الإنتاجات الجامعية ووضع برنامج يرتكز على زيارات منتظمة للطلبة والأساتذة والباحثين لهذه المؤسّسة.

---

[1]- تمّ استغلال هذه الخيام خلال الفترة 1995-1999 بمقر مدينة العلوم لإقامة معارض علمية.

[2]- تمّ تركيز خيمة بكلّ من قبلّي (من جوان 1999 إلى مارس 2004) وسوسة (من نوفمبر 1999 إلى أوت 2000) وجندوبة (من نوفمبر 1999 إلى ديسمبر 2000) وسليانة (من أكتوبر 2004 إلى أكتوبر 2005).

كما لم يتمّ إلى غاية جوان 2006 إنجاز أغلب الأنشطة المدرجة ضمن برنامج التعاون الذي تمّ وضعه خلال سنة 2005 بين مدينة العلوم ووزارة التربية والتكوين والذي يتضمّن عدّة أنشطة مشتركة تتمثّل خاصّة في تنظيم ملتقى تكويني وطني في فنون الطيران وعلوم الفضاء وإقامة معرض لمنتوجات النوادي العلمية بالمؤسّسات التربوية وتنظيم ملتقى وطني مشترك. وفضلا عن ذلك اكتفت مدينة العلوم منذ انطلاق نشاطها بإبرام اتفاقية وحيدة مع مؤسّسة جامعية ظلّت دون تجسيد. وإزاء ذلك أوصى مجلس المؤسّسة المنعقد في 6 جانفي 2006 بتدعيم الشراكة مع المؤسّسات التربوية عبر التوجّه نحو جمعيات قدماء المعاهد واستهداف المبيتات الجامعية والأطفال الذين يؤمّون المدارس والرياض ومختلف المؤسّسات التربوية والجامعية المنتشرة بكلّ أنحاء البلاد.

أمّا بالنسبة إلى الأنشطة المشتركة مع الجمعيات العلمية فقد قامت مدينة العلوم ببعض الأنشطة مع عدد منها خاصّة في مجال رصد الأحداث والظواهر الفلكية واحتضان ملتقيات وأيام دراسية. كما تولّت وضع عدد من قاعات إقامة "أبي فهر" على ذمّة بعض الجمعيات كالمنظّمة التونسية للثقافة الجوّية وعلوم الفضاء والجمعية التونسية لعلوم الفلك.

وأرجعت المؤسّسة وضع الشراكة الداخلية إلى صعوبة استقطاب الزوّار باعتبار أنّ ذلك لا يزال في بدايته ويحتاج إلى جهد متواصل لتفعيل الاتفاقيات المبرمة وتعميمها لتشمل عددا أكبر من المؤسّسات التربوية والثقافية.

أمّا فيما يخصّ التعاون الدولي فقد بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة بين مدينة العلوم والمؤسّسات الأجنبية المماثلة والمنظّمات الدولية 9 اتفاقيات تمحورت أساسا حول تدعيم الأنشطة العلمية للمؤسّسة عبر تنظيم ملتقيات وعروض علمية مشتركة وتبادل المعلومات والوثائق والخبرات وتأمين التكوين لفائدة أعوان المدينة. وقد تبيّن أنّه باستثناء الاتفاقية المبرمة في 31 أوت 2005 بين مدينة العلوم والوكالة الكورية لتنمية الثقافة الرقمية قصد دعم المؤسّسة في مجال التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة والتي شرع في تجسيدها منذ نوفمبر 2005 فإن تفعيل الاتفاقيات الأخرى لم يرتق إلى المستوى المأمول حيث لم يتمّ على سبيل المثال تنظيم التظاهرة العلمية السنوية في مدينة العلوم والمبرمجة ضمن اتفاقيتي التعاون المبرمتين على التوالي مع الجمهورية الفرنسية في سنة 1999 ومع اليونسكو خلال سنة 2001. كما لم يتبيّن منذ سنة 2002 تسجيل أي نشاط يندرج ضمن الاتفاقيات المتبقّية.

III- التصرف الإداري والمالي

تبيّن من خلال النظر في مختلف أوجه التصرّف الإداري والمالي لمدينة العلوم وجود العديد من الجوانب التي مازالت في حاجة إلى مزيد من العناية وهي تتعلّق خاصّة بالتنظيم ونظام المعلومات المعتمدين لدى المؤسّسة وبالتصرّف في مواردها البشرية والمالية.

أ- التنظيم ونظام المعلومات

مكّن النظر في تنظيم المؤسّسة وفي نظام المعلومات لديها من الوقوف على نقائص تعلّقت خاصّة بعقود الأهداف وبدليل الإجراءات وبالإعلامية وبهياكل مراقبة التصرّف.

ففيما يخصّ عقود الأهداف أعدّت مدينة العلوم بالنسبة إلى فترة المخطّط التاسع (1997-2001) عقد أهداف تضمّن ثلاثة محاور تعلّقت أساسا بإتمام الدراسات وأشغال بناء مدينة العلوم وبتمكينها من التجهيزات العلمية اللاّزمة للقيام بمهمّتها. وبالرّغم من أنّ المؤسسة واجهت صعوبات في تنفيذ مختلف عناصر هذا العقد فإنّها لم تتولّ تقييم عملية تنفيذه وتحليل الصعوبات التي اعترضتها. كما أنّه وخلافا للأحكام الترتيبية[1] المتعلّقة بكيفية ممارسة الإشراف على المؤسّسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية لم تقم المؤسّسة برفع التقارير السنوية المتعلّقة بمتابعة تنفيذ هذا العقد إلى وزارة الإشراف والوزارة المكلّفة بالتنمية الاقتصادية.

أمّا بالنسبة إلى فترة المخطّط العاشر فإنّه وخلافا للتراتيب القاضية بإعداد عقود أهداف خماسية تتزامن مع فترات مخطّط التنمية لم تقم المؤسّسة بإعداد عقد أهداف يغطّي هذه الفترة مبررّة ذلك بانشغالها بتأمين "أشغال أخرى شكّلت أولوية مطلقة آنذاك منها استكمال تهيئة القسط الخامس من المشروع والسهر على تنفيذ توصيات اللجان المنبثقة عن جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2002 ". وبالرغم من أنّ المصادقة على عقود الأهداف تعتبر وفق الفصل الثالث من الأمر عدد 2198 لسنة 2002 آنف الذكر إحدى الصيّغ التي تمارس عبرها سلطة الإشراف صلاحياتها فإنّ هذه الأخيرة لم تقم بدعوة

---

[1] الأمر عدد 2198 لسنة 2002 المؤرّخ في 7 أكتوبر 2002 والمتعلّق بكيفية ممارسة الإشراف على المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.

المؤسّسة إلى إعداد مثل هذه الوثيقة وموافاتها بها قصد متابعة تنفيذها ومدّ مجلس النواب بها.

وفيما يتعلّق بدليل الإجراءات قامت مدينة العلوم خلال سنة 2000 بإعداد دليل خصّ الجانب الإداري والمالي. وبالتزامن مع صدور الأمر عدد 770 لسنة 2004 المؤرّخ في 15 مارس 2004 والمتعلّق بضبط الهيكل التّنظيمي لمدينة العلوم والذي نصّ على وضع دليل للإجراءات شرعت المؤسّسة في مراجعة الدليل المذكور وإضافة جوانب خصّت الإجراءات المتعلّقة بالتصرّف في المعدّات وفي الشراءات وفي بعض الجوانب المالية. إلاّ أنّه إلى غاية جوان 2006 لم تعتمد المؤسّسة دليل إجراءات شامل يغطّي المجالات المتعلّقة بتوضيح المهام وتحديد المسؤوليات ومسالك المعلومات بالمؤسّسة. وقد أفادت مدينة العلوم في هذا المجال بأنّها "تولّت في المدة الأخيرة إحالة مشروع كراس شروط لإنجاز دليل إجراءات شامل يغطي كامل مصالح المدينة على لجنة الصفقات".

إلى جانب ذلك ينصّ الفصل الثاني من الأمر عدد 770 لسنة 2004 سابق الذكر على أنّه "يجري العمل بالهيكل التنظيمي لمدينة العلوم بتونس على أساس بطاقات وظائف تصف بكلّ دقّة المهام الموكولة لكلّ مركز عمل". إلاّ أنّ مدينة العلوم لم تتولّ إلى موفّى جوان 2006 إعداد مثل هذه البطاقات. فضلا عن ذلك لم تقم وحدة التدقيق الداخلي المكلّفة خاصّة بالتثبّت بواسطة رقابة منتظمة من صحّة الإجراءات الإدارية والمالية المطبّقة بوضع برامج عمل دورية لهذا الغرض أو إنجاز عمليات تدقيق تندرج ضمن مهامّها. وقد ظلّت مصلحة مراقبة التصرّف التي عُهد لها خاصّة بتركيز وتطوير النظام المعلوماتي بالمؤسّسة منذ ديسمبر 2005 وإلى موفّى جوان 2006 شاغرة.

وفيما يخصّ مجال الإعلامية بلغت قيمة الاستثمارات الجملية لدى مدينة العلوم خلال الفترة 2000-2005 حوالي 1,175 م.د. وبالرغم من أهمّية هذا الجانب لم تعمل المؤسّسة على إحكام تنظيمه خاصّة عبر وضع مخطّط مديري للإعلامية ممّا أدّى إلى عدم ضبط التوجّهات وعدم الدقّة في تحديد الحاجيات المادية الضرورية لتأمين نشاط الإعلامية. فقد قامت المؤسّسة في جانفي 2002 باقتناء 526 حاسوبا بقيمة جملية بلغت 1,053 م.د موجّهة أساسا إلى الفضاءات العلمية والمكتبة المعلوماتية. إلاّ أنّه تبيّن فيما بعد أنّ الكمية المقتناة تتجاوز الحاجة الحقيقية لمثل هذه المعدّات وظلّ أغلبها دون استعمال. وعملا بتوصية الجلسة الوزارية المنعقدة في 31 أكتوبر 2002 تمّ خلال سنة 2003 توزيع 350 حاسوبا لفائدة عدد من المؤسّسات الجامعية.

بالإضافة إلى ذلك شرعت مدينة العلوم في سنة 2002 في القيام بالإجراءات المتعلّقة باقتناء 159 آلة طباعة بمبلغ قدره 245,311 أ.د وتركيز عدد من الشاشات اللمسية التفاعلية داخل فضاءاتها العلمية بمبلغ قدره 384,230 أ.د. إلاّ أنّها تراجعت عن اقتناء هذه المعدّات وقامت بإلغاء الصفقتين المبرمتين في الغرض مبرّرة ذلك على التوالي بحرصها على "تجنّب صرف الأموال العمومية لاقتناء معدّات غير ضرورية تتجاوز بكثير ما تتطلّبه ضرورة العمل وحسن سيره" وبعدم مطابقة الشاشات لمقتضيات كرّاس الشروط.

من جهة أخرى ينصّ القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرّخ في 3 فيفري 2004 والمتعلّق بالسلامة المعلوماتية وكذلك الأمر عدد 1250 لسنة 2004 المؤرّخ في 25 ماي 2004 والمتعلّق بضبط النظم المعلوماتية على وجوب إخضاع الهياكل العمومية أنظمتها المعلوماتية وشبكاتها الاتصالية إلى التدقيق الإجباري والدوري. وبالرّغم من أنّ المؤسّسة تتولّى إسداء خدمات لزوّارها في مجال الأنترنات والمعلوماتية وقد تعرّضت شبكتها التي تفتقر إلى وسائل الحماية[1] في عديد المناسبات إلى التعدّيات، فإنّه لم يسبق لها أن قامت بإجراء تدقيق على نظام معلوماتها حتّى تضمن سلامة شبكاتها وتتجنّب المخاطر المحتملة في هذا الميدان غير أنّها تولت في 20 جوان 2006 تكليف مكتب مختصّ في مجال السلامة المعلوماتية بإنجاز دراسة تدقيق في الغرض وهي بصدد تجسيم التوصيات التي تضمّنتها هذه الدراسة.

وفيما يتعلّق بالهيئة العلمية الاستشارية ينصّ الأمر عدد 403 لسنة 2004 سالف الذكر على إحداث هيئة علمية ذات طابع استشاري بمدينة العلوم تتكوّن من مختلف رؤساء الجامعات وأربعة إطارات علمية وفنية من مدينة العلوم وتتولّى خاصّة اقتراح توجهات برنامج التكوين والبحث في مجال علم المتاحف التعليمية. وبالرغم من مرور أكثر من سنتين على إحداث هذه الهيئة لم يتمّ بعد إصدار قرارات تعيين أعضائها من قبل وزير التعليم العالي.

ب- التصرّف في الموارد البشرية

لم يتمّ إفراد أعوان مدينة العلوم بنظام أساسي خاص بهم في حين أنّ ذلك يعتبر إحدى الوسائل الهامّة التي تمكّن من تحفيز الأعوان معنويا وماديا خاصّة عبر وضع أنظمة

---

[1] - تقرير تمّ إعداده بتاريخ 22 أفريل 2006 حول بطء الاتصال في استغلال الأنترنات.

تأجير وضبط جداول لتصنيف الخطط بما يتماشى وأنشطة المؤسّسة. ويخضع أعوان مدينة العلوم منذ سنة 1997[1] بمقتضى منشور الوزير الأوّل عدد 38 المؤرّخ في 25 أوت 1997 للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية. وقد دعا مجلس المؤسّسة في عدّة مناسبات إلى وضع نظام أساسي خاص لأعوان مدينة العلوم مشيرا إلى أن ذلك أصبح أمرا متأكّدا لرعاية مصالح الأعوان وتأمين حسن سير المؤسسة. غير أنّ مشروع النظام الأساسي الذي قامت مدينة العلوم منذ سنة 2004 بإعداده وعرضه على مجلس المؤسّسة مازال محلّ تفاوض مع الجهات ذات النظر.

وقد أدّى غياب هذا النظام الأساسي إلى عدم تمكّن مدينة العلوم من إسناد الزيادة الخصوصية في مقادير المنحة البيداغوجية[2] إلى 21 مؤطّرا علميّا وهي زيادة تمتّع بها زملاؤهم من المؤطّرين العلميين الذين هم في وضعية إلحاق من وزارة التربية والتكوين. كما أنّ هذه الوضعية لم تساعد المؤسّسة على المحافظة على أعوانها وتحفيزهم خاصّة أنّه لم يتمّ إحداث اللجان الإدارية المتناصفة بمدينة العلوم إلاّ في فيفري 2006 أي بعد مرور حوالي 13 سنة من إحداث هذه المؤسسة ممّا أدّى إلى تعطيل البتّ في العديد من المسائل المتعلّقة بالتصرّف في المسار الوظيفي للأعوان. وقد لوحظ خلال الفترة الممتدّة من سنة 2000 إلى سنة 2005 مغادرة 32 عونا للمؤسّسة أغلبهم (80 %) إطارات من صنف أ1 وأ2.

ج- التصرّف في الممتلكات

يشوب التصرّف في ممتلكات مدينة العلوم نقائص تتّصل بتسوية الوضعية العقارية للبناءات وبحراسة الممتلكات وبتقييم مساهمة الدولة.

فقد تبيّن من خلال النظر في الوضعية العقارية الخاصّة بمدينة العلوم أنّه مازال هنالك العديد من الإشكاليات العقارية التي لم يتمّ تسويتها إلى موفّى جوان 2006. فقد

---

[1]- خضع أعوان مدينة العلوم من جوان 1995 وإلى أوت 1997 إلى الأحكام العامة الواردة بالنظام الأساسي العام الخاصّ بأعوان المنشآت العمومية الصادر بمقتضى القانون عدد 78 لسنة 1985 فيما يخصّ تسييرهم وإلى النظام الأساسي لأعوان الوظيفة العمومية الصادر بمقتضى الأمر عدد 112 لسنة 1983 فيما يتعلّق بتأجيرهم.

[2]- أقرّها الأمر عدد 404 لسنة 2004 المؤرّخ في غرّة مارس 2004 والمتعلّق بالزيادة الخصوصية في مقادير المنح البيداغوجية.

انطلقت الأشغال المتعلّقة ببناء المدينة اعتمادا على رخص بناء وقتية ولم تتقيّد مدينة العلوم بمساحة الأرض التي وضعت على ذمّتها. وإلى غاية جوان 2006 مازالت المؤسّسة في انتظار إبرام عقد الإحالة قصد إتمام الإجراءات المتعلّقة بإحداث رسم عقاري مستقل والحصول على شهادة ملكية. وتجدر الإشارة إلى أنّ لجنة تعهّد البناءات وصيانتها المنبثقة عن الجلسة الوزارية قد أوصت علاوة على رسم حدود قطعة الأرض الخاصّة بالمدينة بتحيين ملفّ رخصة البناء وعرضه على السلط البلدية للمصادقة عليه. إلاّ أنّ مدينة العلوم لم تتمكّن من تنفيذ هذه التوصيات وذلك لعدم حصولها على رسم عقاري وشهادة ملكية.

أمّا بالنسبة إلى حراسة الممتلكات فقد أبرمت المؤسّسة في 14 جوان 2002 صفقة متعلّقة بتركيز نظام مراقبة بواسطة أجهزة كاميرا بمبلغ قدره 351,162 أ.د يتمّ إنجازه خلال مدّة 120 يوما. غير أنّه لم يتمّ استكمال الأشغال الخاصّة بهذه الصفقة إلى حدّ جوان 2006 نظرا إلى ما أظهره المزوّد من محدودية في تنفيذ الجانب الفنّي منها وإلى عدم إيفاء مدينة العلوم بالتزاماتها[1]. ولا تساعد هذه الوضعية على حماية ممتلكات المؤسّسة من التعديات خاصّة أنّه تمت معاينة العديد من السرقات.

وعلى صعيد آخر وفيما يتعلّق بتقييم مساهمة الدولة فقد تمّ بمقتضى الفصل 56 من القانون عدد 122 لسنة 1992 المؤرّخ في 29 ديسمبر 1992 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 1993 حلّ المؤسّسة الوطنية للبحث العلمي[2] وإحالة ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة إلى مدينة العلوم. وخلافا لأحكام هذا القانون فإنّه لم يتمّ إلى غاية جوان 2006 تقييم مساهمة الدولة في مدينة العلوم. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المساهمة مازالت مسجّلة إلى حدّ 31 ديسمبر 2005 بقيمتها المحاسبية والبالغة 1,286 م.د. ولا يساعد هذا الوضع على إصدار قوائم مالية تبرز الوضعية الحقيقية للمؤسّسة.

وبالإضافة إلى ذلك تبيّن من خلال المعطيات المتوفّرة لدى مدينة العلوم وجود معدّات كانت على ملك المؤسّسة الوطنية للبحث العلمي موزّعة على بعض المؤسّسات الجامعية لم يتمّ إلى غاية جوان 2006 استرجاعها أو إحالتها إلى المؤسّسات المعنية وفق الإجراءات القانونية. وتبلغ القيمة الشرائية لهذه المعدّات 2,796 م.د. وقد أوضحت

---

[1]- تهيئة مبنى فنّي ووضعه على ذمّة صاحب الصفقة لإيداع معدّاته وتجربتها وتهيئة قاعتي المحاضرات.

[2]- المحدثة بمقتضى القانون عدد 70 لسنة 1989 المؤرّخ في 28 جويلية 1989 والمتعلّق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

المؤسّسة في هذا الشأن أنّه لم يتسنّ في الوضع الحالي القيام بالإجراءات اللازمة لإحالة هذه المعدّات قانونيا إلى المؤسّسات الجامعية.

د- تنمية الموارد المالية

بلغ معدّل إيرادات مدينة العلوم خلال الفترة 2001-2005 ما قدره 2,480 م.د سنويا مثّلت منها منحة الدولة معدّل 2,279 م.د أي بنسبة 91,96 %. أمّا البقيّة فهي تتأتّى أساسا من التوظيفات المالية بمعدّل 186,692 أ.د ومن مداخيل القبة الفلكية بمعدل 14,530 أ.د خلال نفس الفترة.

ورغم ما يتوفّر للمدينة من فرص لتنمية مواردها الذاتية فإنّها لم تعمل على إحكام استغلالها. من ذلك أنّه باستثناء فضاء القبة الفلكية الذي يتمّ استغلاله بمقابل منذ سنة 1996 فإنّ الفضاءات الأخرى ظلّت تستغلّ مجانا ولم يتمّ اعتماد نظام الدخول بمقابل في شأنها إلاّ في مارس 2006. إلى جانب ذلك ظلّت بعض الفضاءات التكميلية التي تمّ تركيزها قصد توفير بعض المرافق والخدمات داخل المدينة دون استغلال لفترات طويلة نسبيّا فيما لم يبلغ استغلال البعض الآخر المستوى المأمول ممّا أدّى إلى حرمان المؤسّسة من مداخيل إضافية. من ذلك لم يتمّ تسويغ المطعم والمقهى إلاّ في مارس 2006. كما لم يتمّ الشروع في استغلال إقامة "أبي فهر" والتي تضمّ 17 غرفة جاهزة للاستغلال منذ جويلية 2002 إلاّ في سنة 2004. ولم تتعدّ المداخيل المتأتّية من استغلال هذا الفضاء خلال سنتي 2004 و2005 مبلغ 8,565 أ.د علما بأنّ تكلفة تهيئة هذه الإقامة وتجهيزها قد فاقت 2,300 م.د.

إضافة إلى ذلك تبيّن أنّ المغازة المعدّة لبيع المواد العلمية والتي شُرع في استغلالها خلال سنة 2002 تمّ غلقها خلال الفترة 2003 - 2005 ولم يتمّ إعادة فتحها للعموم إلاّ في مارس 2006. كما أنّ قاعتي المحاضرات لم يتمّ الشروع في استغلالهما بمقابل إلاّ في سنة 2005 بالرغم من قابليتهما لذلك منذ سنة 2002. ولم تتعدّ المداخيل المتأتيـة من المغازة العلميـة وقاعتي المحاضـرات إلى موفّى 2005 على التوالي 68 د و160 د. ومنذ دخول قرار التعريفات حيّز التطبيق وإلى موفّى شهر جوان 2006 بلغت المداخيل المسجّلة بعنوان استغلال قاعتي المحاضرات 10,390 أ.د.

ومن شأن تحسين الموارد الذاتية للمؤسسة أن يمكّن من تخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة ومن مجابهة كلفة التسيير التي من المنتظر أن ترتفع عند استكمال جميع مكوّنات المدينة.

*

* *

إنّ أهمّ ما ينبغي الوقوف عنده في شأن مدينة العلوم بتونس أنّه عُهد بإنجاز هذا المشروع الضخم باعتبار حجمه وتكاليفه وخصائصه الفنية لمؤسّسة عمومية حديثة الإنشاء لا يتوفّر لها الإطار البشري الذي يمتلك الخبرة الضرورية والقدرة الكافية على إدارة مثل هذه المشاريع.

وقد حال ذلك دون التنفيذ المحكم لكافّة عناصر المشروع فلم يخلُ من عديد مظاهر الارتجال التي أدّت إلى إدخال تعديلات متتالية عليه أثناء إنجازه وإلى انزلاقات من حيث الكلفة والشروط الفنية وآجال التنفيذ.

وما كان الوضع يتردى على النحو المذكور لو تمّ العمل على تفادي الصبغة الانفرادية في تسيير المشروع والحرص على إفراده بالمتابعة الدقيقة والمساءلة الحقيقية حول كيفية الإنجاز وتقدير النتائج. فقد تمّ التحرّر من أبسط القواعد المنظّمة للطلبات العمومية واتخاذ تدابير لا تمتّ بصلة لإحكام التصرّف وحسن التدبير.

وفي الواقع تمّت إدارة المشروع بطريقة تنافت وواجب الحذر وجسّمت عديد الإخلالات التي كان من المفروض حتما تجنّبها صيانة للأموال العمومية وسعيا إلى إحاطة هذا الإنجاز بكافة أسباب النجاح.

وقد انعكس كل ذلك سلبا على تنفيذ المشروع وعلى درجة استغلال مختلف مكوّناته حيث لم يتسنّ استغلال عدد منها في حين أنّ الأنشطة التي انطلقت المؤسّسة في تأمينها تتطلّب رغم المجهودات المبذولة قدرا كبيرا من الإحاطة حتى يرتقي أداؤها إلى المستوى المأمول.

وممّا لا شك فيه أنّ مدينة العلوم بتونس تشكّل أحد المكاسب الهامّة للمجموعة الوطنية ودعامة رئيسية لإرساء مجتمع المعرفة. وباعتبار أهمية الدور الموكول إلى هذه المؤسّسة وحجم الموارد الموظّفة لإقامتها وارتفاع التكاليف الضرورية لتعهد مبانيها وصيانة تجهيزاتها وتجديدها فإنّ الحاجة تتأكّد إلى تحديد الرؤية في شأنها والإدراك العميق لطبيعة وضعها حتى تصبح قادرة على إسداء خدمات في مستوى الأهداف التي بعثت من أجلها وتتكافأ وما تمّ رصده من إمكانات لتأمين مختلف أنشطتها.

ردّ وزارة التعليم العالي

لقد ساهمت مدينة العلوم منذ إحداثها سنة 1992 في نشر الثقافة العلمية لدى المواطن وعلى تنمية المعرفة ونشرها قصد تحسيس العموم وتعويدهم على التعامل مع الطرق والاكتشافات العلمية بفضل مختلف التظاهرات والعروض والتوثيق بمختلف أشكالها. كما ساهمت في التعريف بالتواصل بين تاريخ تونس وحاضرها ومستقبلها في ميدان المعارف والمهارات قصد بعث إطار للحوار بين العلم والمجتمع.

ولبلوغ هذه الأهداف، اعتمدت مدينة العلوم بتونس استراتيجية متعددة الأبعاد أساسها حداثة المحتوى والتفاعلية في المنهجية والتكامل مع المنظومة التربوية واستقطاب الجماهير والعمل في الجهات والمساهمة في إبراز نجاحات تونس على المستوى الدولي.

ولئن أشار التقرير المعد من طرف دائرة المحاسبات إلى عدّة نقائص تتعلّق خاصّة باستكمال تهيئة الفضاءات والتجهيزات وبتنمية الثقافة العلمية وبالتصرّف الإداري والمالي والتي تعود أساسا إلى تعرض أشغال مشروع بناء وتجهيز وتهيئة مدينة العلوم إلى جملة من الصعوبات المادية والميدانية والتعاقدية، فإنّ المجهودات المبذولة سواء من طرف الإدارة العامة لهذه المؤسّسة أو من طرف الهياكل الأخرى ذات الصلة بهذا المشروع لتجاوز هذه الصعوبات تبقى في حاجة إلى مزيد من الدّعم والمتابعة. وفي هذا الإطار تمّ عقد جلسة عمل وزارية بتاريخ 31 أكتوبر 2002 خصّصت للنظر في مواصلة إنجاز مدينة العلوم وإيجاد حلول للصعوبات المشار إليها.

1- استكمال تهيئة الفضاءات وتجهيزها

رغم التحويرات التي أدخلت على جلّ الدراسات فقد تمّ إنجاز الأشغال الخاصة بالأقساط الأربعة الأولى لبناء مدينة العلوم، ويتمثل القسط الأول منها في فضاء القبة الفلكية والقسط الثاني في إقامة "أبي فهر" والقسط الثالث في الممرات التقنية وجسر المعرفة والقسط الرابع المتمثل في تهيئة الحدائق العلمية والأثرية والفضاءات الخارجية والتهيئة المائية. أمّا الجزء الأخير من إنجاز مدينة العلوم والمتمثل في مختلف الفضاءات العلمية والفضاءات المتممّة فيقتصر على استكمال قاعات المحاضرات التي شملتها صفقات أخرى. كما حرصت مدينة العلوم على استكمال الأشغال الخاصة بإصلاحات التهيئة المائية الخارجية.

2- التنمية الثقافية العلمية

تنفيذا لتوصيات اللجنة الفرعية لصيانة البنايات المنبثقة عن الجلسة الوزارية المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2002 وإيمانا بقداسة مهمتها في تدعيم المعرفة العلمية وضرورة المساهمة في إشعاعها داخل كافة تراب الجمهورية ولدى مختلف أطراف المجتمع، تسعى مدينة العلوم إلى مزيد استغلال فضاءاتها العلمية والوسائل المتاحة لها للتنقّل داخل الجمهورية وذلك بتدعيم تجهيزاتها ومعدّاتها السمعية والبصرية. كما تشرف وزارة التعليم العالي على تفعيل وتنمية آفاق الشراكة بين كلّ من مدينة العلوم ومختلف مؤسسات التعليم العالي وكذلك مع العديد من الهياكل الدولية المختصّة في مجال الثقافة العلمية.

3- التصرّف الإداري والمالي

لقد تمّ إصدار النصوص الترتيبية الخاصّة بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير مدينة العلوم بتونس وكذلك ضبط التنظيم الهيكلي لها في انتظار إعداد عقد الأهداف الخاص بالفترة 2009/2006 ودليل الإجراءات الشامل لمختلف أنشطة المدينة والعمل على تسوية الوضعية العقارية للمؤسّسة.

كما أعدت مدينة العلوم خطة عمل مستقبلية تتمثّل في :

- تكثيف التظاهرات العلمية بالتعاون مع المؤسسات الجامعية والبحثية الوطنية والدولية ودعوة كفاءات علمية مرموقة لزيارة تونس وتقديم محاضرات.
- تجديد المحتوى العلمي لفضاءات العروض المؤقتة باقتناء بعض المعارض التفاعلية الجديدة التي تتطرّق إلى مواضيع علمية بإمكانها شدّ انتباه الشباب.
- تكثيف التنشيط داخل البلاد بالتعاون مع الهياكل الجهوية من خلال تركيز الخيمة العلمية بالتناوب بين الولايات وتنقّل القاطرة العلمية والفلك السّيار بالإضافة إلى تنشيط التظاهرات الجهوية ذات الصبغة العلمية.
- تطوير الإعلام ذي الصبغة العلمية الموجّه للشباب من خلال إثراء موقع الواب الخاصّ بالمدينة وجعله أكثر حركية بحيث يمكن للزائر أن يتعرّف على محتوى الفضاءات العلمية عن بعد وكذلك تفحّص الرصيد الوثائقي للمكتبة المعلوماتية عن بعد، وتكثيف المساهمة في تنشيط البرامج الإذاعية والتلفزية ذات العلاقة بالثقافة العلمية، وإصدار أعداد جديدة لمجلة "المدار" مع إضافة أعداد خاصة بالشبان.
- صناعة الثقافة العلمية والألعاب الفكرية في إطار التكامل مع المنظومة التربوية وبالاعتماد على أهمّ محاور المناهج التربوية العلمية المعتمدة من خلال إعداد دعائم بيداغوجية تهدف إلى تبليغ المقاصد العلمية لفائدة مختلف شرائح المجتمع بطريقة مبسّطة وفي شكل ألعاب فكرية على أوعية سمعية بصرية.

ردّ مدينة العلوم بتونس

تناول التقرير التأليفي للمهمّة الرقابية المجراة بمدينة العلوم بتونس خلال السداسي الأوّل من سنة 2006 بكلّ دقة مختلف مراحل إنجاز مدينة العلوم بتونس وكيفية تجهيزها، متوقفا عند الصعوبات والنقائص والإخلالات التي شابت تنفيذ هذا المشروع.

وإذ بيّن هذا التقرير كلّ الصعوبات التي اعترضت المؤسّسة طيلة فترة تشييدها والنقائص المسجّلة منذ انطلاق إنجازها في سنة 1994، من حيث تهيئة الفضاءات العلمية وتجهيزها وتطوير أنشطة نشر الثقافة العلمية والتصرّف الإداري والمالي، فإنّ الاستنتاجات التي تضمّنها لا تعكس التقدّم الحاصل في استكمال كامل الأشغال وتسوية ملفات عديد الصفقات العمومية وتجاوز أغلب صعوبات التجهيز وكذلك النسق التصاعدي الذي تشهده المؤسسة على مستوى إقامة الأنشطة العلمية، ممّا حجب النظر عن المجهودات المبذولة والديناميكية الجديدة التي أصبحت تعيشها المدينة والتي تميّزت بكثافة الأنشطة العلمية وثراء محتوياتها وتنوّعها.

والجدير بالتذكير أن مدينة العلوم بتونس تعتبر من الإنجازات الكبرى للعهد الجديد، تمّ تشييدها على مراحل لاعتبارات مالية، وقد حدّد عقد الأهداف للسنوات 1997-2001 نهاية الأشغال والتجهيز في موفى عام 2001. ونظرا لجسامة هذا المشروع من حيث المساحة الجملية التي تبلغ 6 هك والتي من بينها أكثر من 26.000 متر مربع مغطاة، والتي تطلّب إنجاز كافة أشغال بنائها وتجهيزها إعداد عديد الصفقات وتدخّل عديد الأطراف وكذلك بالنظر إلى أهمية التجهيزات العلمية المتوفرة بها والتي استوجب اقتناؤها إجراء عديد الدراسات الميزيوغرافية والفنية، فقد تمكّنت المؤسسة من الانتهاء من كافة أشغال البناء في جوان 2002، أمّا عمليات التجهيز، وإن عرفت عديد الصعوبات والتغييرات، فقد تسلّمت أغلبها خلال سنة 2002.

وحرصا على الإسراع لاستكمال إنجاز هذا المعلم الحضاري وتأمين كلّ الظروف الملائمة لقيام المدينة بمهامها بالنجاعة الكافية، خصّصت جلسة عمل وزارية، عقدت يوم 31 أكتوبر 2002 وأقرّت جملة من التوصيات عملت الإدارة على تجسيم جلّها بحسب الأولويات التي ارتأتها. وهي عمليات تصحيحية وتقويمية شملت كلّ المجالات، البنايات والتجهيزات العلمية والصفقات والتنظيم الإداري والمالي.

وما يمكن التخلّص إليه أنّه منذ انعقاد الجلسة الوزارية الآنفة الذكر، وبغضّ النظر عن التأخير المسجّل في استغلال فضاء حديقة النباتات كامتداد لأنشطة المدينة رغم المجهودات المبذولة لتفعيل الاتفاقية المبرمة في الغرض (الاجتماع مع الوكالة الوطنية لحماية المحيط والمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات، المنعقد بتاريخ 26 جانفي 2006)، فإنّ أغلب النقائص قد تمّ تداركها وأنّ عديد الصعوبات قد وقع تجاوزها لتوجّه المؤسّسة اهتماماتها نحو مزيد تطوير برامجها العلمية ودعم قدراتها البشرية وتأمين إشعاعها على المحيطين الداخلي والخارجي.

وفي هذا الإطار، يجدر التأكيد على النتائج المسجّلة خلال سنة 2006 والتي تعتبر مشجّعة على جميع الأصعدة، حيث تمكّنت المدينة من الانفتاح أكثر على المدرسة والجامعة والكفاءات والمجتمع المدني، ومن تجديد المحتوى العلمي لفضاء المعارض العلمية، وإرساء تقليد عقد اللقاءات العلمية الشهرية، وتطوير النشر والإعلام، وتأثيث العطل المدرسية ببرامج تثقيفية علمية إضافية تستهدف التلاميذ بالأساس. كما توصّلت المدينة إلى حفز الأعوان على المبادرة وتحمّل المسؤولية ومزيد تكوينهم وتشريكهم في أخذ القرار وفتح الآفاق المهنية أمامهم وتحسين ظروف عملهم، إضافة إلى حماية ممتلكات المؤسسة وإحكام عمليات صيانة التجهيزات المتوفّرة بها.

ومن أبرز النتائج التي يمكن الوقوف عندها، إضافة إلى النقلة النوعية التي شهدتها مجمل البرامج العلمية للمدينة، الأرقام المسجّلة خلال

سنة 2006، على مستوى الجمهور المستهدف، حيث تجاوز عدد زوّار المدينة 70.000 زائر، يضاف إليهم أكثر من 14.000 واكبوا أنشطة المدينة عند تنقلها عبر الجهات، وكذلك على مستوى المداخيل المالية المتأتية من الخدمات المسداة من قبل المؤسسة، والتي ارتفعت ارتفاعا ملحوظا لتتجاوز 130 ألف دينار.

ومن ناحية أخرى وعلى مستوى الإنجازات، فبعد إعادة فتح فضاء "الاستكشافات" للعموم يوم 5 أكتوبر 2005، تمّت إعادة فتح فضاء" الحياة والإنسان" يوم 7 ديسمبر 2006، بعد أكثر من ثلاث سنوات من غلقه لإجراء الإصلاحات الضرورية على المستويين البيداغوجي والميزيوغرافي. كما تمّ يوم 9 نوفمبر 2006 تدشين قاعتي المحاضرات ("بن خلدون" و" الخوارزمي") بعد استكمال تجهيزهما، وبذلك يكون مركز المؤتمرات قد اكتمل تجهيزه وأصبح قابلا لاحتضان مختلف أنواع التظاهرات. ومازالت المساعي حثيثة لتقريب وجهات النظر مع المزوّد الإسباني لاستكمال التجهيزات الخاصة بفضاء "الماء" حالما تقع المصادقة على تمويل إنجازها عن طريق الصندوق الإسباني للمساعدة عن التنمية، بوصفه جزء جديدا لم يتضمّنه القرض الممنوح عند انطلاق الصفقة.

وبمناسبة مرور 10 سنوات على تدشين القبة الفلكية من لدن سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، يوم 21 مارس 1996، أعدّت مدينة العلوم بتونس برنامجا علميا وثقافيا متنوعا وثريا، انطلق التحضير له في أواخر سنة 2005، بمساهمة قيّمة من قبل أساتذة جامعيين، وقد امتدّ تنفيذ كامل البرنامج الاحتفالي طيلة سنة 2006 والذي كان في أعقابه عقد الندوة الدولية، يومي 9 و10 نوفمبر 2006، حول "نشر الثقافة العلمية ومساهمة التكنولوجيات الحديثة" حضرها عدد كبير من المختصّين في المجال من دول مغاربية وعربية وأوروبية إلى جانب جمع من الكفاءات الوطنية من أساتذة باحثين وجامعيين وممثلين لجمعيات علمية.

كما برزت مع مطلع سنة 2006 بوادر ثمرة مجهودات فرق العمل الثمانية التي شكّلت في أواخر السنة التي سبقتها لبلورة برنامج عمل مدينة العلوم بتونس لسنة 2006، وقد أفضت هذه المجهودات إلى تنظيم لقاءات علمية شهرية، التئمت عشية آخر يوم جمعة من كلّ شهر، والاحتفال بسنة العلامة عبد الرحمان بن خلدون من خلال تنظيم لقاءات علمية ثرية، والقيام بزيارات لكلّ جهات البلاد حسب برنامج محدّد بصفة مسبقة بالتنسيق مع السلط الجهوية، مع السعي إلى تلبية الطلبات الفردية كلّما أمكن ذلك، وإبرام 5 اتفاقيات شراكة علمية مع الوزارات والمؤسسات العمومية التابعة لها والمتدخلة في مجالات التربية والطفولة والشباب وكذلك المنظمات والجمعيات بهدف مزيد استقطاب الناشئة وترويضهم على حبّ الإطّلاع والمعرفة، علاوة عن تفعيل عديد الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات الأجنبية، على غرار الاتفاقيتين مع قصر الاكتشافات ومدينة العلوم والصناعة بباريس. كما جدّد فضاء المعارض المؤقتة محتواه من خلال اقتناء أربع معارض علمية، معرضين تفاعليين على وجه الكراء ("أسرار الدماغ" و"رياضة وعلوم") ومعرضين وثائقيين على وجه الشراء ("أخطار الزلازل" و"حبوب النجاعة")، بالإضافة إلى اقتناء عرض فلكي_جديد " مصير النجوم". وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن عملية تجديد تجهيزات العرض بالقبة الفلكية، التناظرية حاليا وتعويضها بأخرى رقمية، وإن وقع إدراجها ضمن المشاريع المزمع إنجازها في أواخر المخطط الحادي عشر، فهي مازالت تحتاج إلى مزيد الدرس من حيث الجوانب التقنية والمالية نظرا إلى كلفتها الباهضة (أكثر من مليوني دينار).

كما تشكّلت الهيئة العلمية لمدينة العلوم بصدور قرار وزير التعليم العالي المؤرّخ في 12 جانفي 2007 والتي تتكوّن من مختلف رؤساء الجامعات ورئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي وبعض الإطارات، وهي هيئة استشارية ستتولّى خاصة اقتراح توجّهات برنامج التكوين والبحث في مجال علم المتاحف التعليمية.

وسعيا إلى مزيد التعريف بما توفّره مدينة العلوم بتونس من خدمات لنشر الثقافة العلمية، حرصت الإدارة على إعداد مخطط إعلامي متعدّد الوسائط وموجّه لمختلف شرائح المجتمع وكافة وسائل الإعلام، تضمّن إقامة حملة إعلامية واسعة النطاق شملت دعم أواصر التعاون مع الصحافة والصحافيين وبثّ ومضة إشهارية جديدة، إذاعية وتلفزيـة، والإشهار في وسائل النقل العمومي، وتوزيع النشرية الإخبارية الثلاثية للمدينة وتعليق الملصقات واللافتات سيّما في المؤسسات الجامعية، وتجديد موقع الواب، وإصدار أعداد جديدة من نشرية "المدار"، وإنتاج أقراص ممغنطة ذات صبغة بيداغوجية حول مواضيع علمية كالذرّة والصخور والكواكب، وإصدار مطويات للتعريف بالمؤسسة في عدّة لغات وأخرى خاصّة بكلّ فضاء على حدة.

أمّا على المستوى الدولي وإيمانا بضرورة انفتاح المدينة على العالم، تكثفت المجهودات في السنتين الأخيرتين من أجل ربط قنوات جديدة للتعاون مع الخارج بالانخراط في الشبكات الدولية والإقليمية لمراكز ومدن العلوم وتفعيل الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات الأجنبية المماثلة. وفي هذا المجال يجدر التذكير بالتعاون المثمر القائم مع جمهورية كوريا الجنوبية التي مكّنت المدينة من فضاء النفاذ للمعلومة الذي يلاقي إقبالا كبيرا من قبل الطلبة خاصة. كما شكّلت الندوة الدولية التي نظمتها المدينة، يومي 9 و10 نوفمبر 2006، فرصة متميزة لدعم أواصر التعاون مع مختلف مراكز ومدن العلوم في البلدان الشقيقة والصديقة أثمرت ميلاد هيكل إقليمي جديد يتمثل في شبكة مدن ومراكز العلوم لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط بما سيسمح بتيسير إقامة شراكة فاعلة مع باقي الشبكات الدولية والإقليمية القائمة، ومكّنت كذلك من إرساء تعاون بنّاء بين المشاركين لإحداث جمعية تختصّ في مجال التواصل العلمي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وفي نفس هذا السياق، تساهم المدينة بصفة فاعلة ونشيطة في تجسيم الأهداف الدولية التي رسمها البرنامج العالمي الخاص بتعليم الأطفال، في

سنّ 4-10 سنوات، مبادئ علم الفلك " Univers Awareness ". وقد تولّت لمدينة العلوم بتونس إعداد برنامج وطني انطلق تنفيذه في إطار تجسيم اتفاقية الشراكة العلمية المبرمة مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين. وقد تمّ تنظيم حلقات تكوينية لفائدة الإطارات المشرفة على الإدارات الإقليمية التابعة لهذه الوزارة من متفقدي طفولة ومنشطي نوادي أطفال. والجدير بالتنويه في هذا الصدد، الاعتراف الدولي الذي نالته بلادنا بمناسبة الاجتماع الدوري لمنسّقي البرنامج العالمي، المنعقد في مدينة ليدن الهولندية من 9 إلى 13 أكتوبر 2006 الذي اعتمد مشروع برنامجنا الوطني كبرنامج نموذجي سيقع العمل على تعميمه على أربع دول نامية وأربع دول أوروبية، وذلك في سنة 2009 بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية لعلم الفلك التي أقرّتها منظمة الأمم المتحدة.

وحرصا على تأمين مداخيل قارة للمدينة واستغلال أمثل للتجهيزات المتوفّرة بها، شهدت مدينة العلوم، منذ منتصف شهر مارس 2006، انطلاق العمل بالدخول بمقابل لكافة الفضاءات العلمية، بعد أن تمّ تركيز التجهيزات اللازمة لبيع التذاكر حسب التعريفات الجديدة التي أقرّها مجلس المؤسسة. وفي نفس الوقت، تمّ فتح المغازة العلمية للعموم بعد إثراء محتواها بإنتاجات ورشات المدينة وكذلك فتح المطعم والمقهى، وهو ما من شأنه توفير ظروف أرحب للزوّار تسمح لهم بالاستمتاع بكلّ أريحية بما تزخر به فضاءات المدينة من محتويات علمية ثرية. وقد وفّرت كلّ هذه الخدمات مداخيل مالية بلغت 131,802 أ.د.

وعلى المستوى الإداري، تمّ الإعلان عن طلب عروض وطني (عدد 2007/02) لإعداد دليل إجراءات شامل لكافة هياكل المدينة والذي سيشمل وصف المهام الموكولة لكلّ مركز عمل ويضبط العلاقات بين مختلف الهياكل، وهو الآن بصدد الفرز لانتقاء مكتب الخبرة الذي سيتولى إنجاز هذه المهمّة. كما تمّ منذ بداية سنة 2006، انتخاب اللجان الإدارية المتناصفة وترسيم عدد كبير من الأعوان، وإعداد وتنفيذ خطة تكوين لتدعيم قدراتهم

المهنية، وتسمية عدد كبير من الإطارات في خطط وظيفية. وقد مكّنت المفاوضات الاجتماعية مع الطرف النقابي من إيجاد الحلول المناسبة لتجسيم عديد المكاسب، في انتظار إصدار نظام أساسي خاص بأعوان المدينة، لعلّ من أهمّها الزيادات في الأجور للفترة 2005-2007، وإسناد منحة الشهر الثالث عشر للأعوان القارين، وإسناد الزيادة الخصوصية في مقادير المنح البيداغوجية لفائدة سلك المؤطرين العلميين، وتمكين كافة الأعوان من مقتطعات أكل، وتمتيع 57 عونا بالترقيات المهنية على مراحل (17 قبل موفى سنة 2006 و20 قبل موفى شهر ماي سنة 2007 و20 قبل موفى شهر ماي 2008)، وكلّ هذه الإجراءات والمكاسب من شأنها شحذ الهمم لمزيد البذل والعطاء.

أمّا بخصوص حماية الممتلكات، فقد حرصت الإدارة خلال سنة 2006 على استكمال الصفقة المتعلقة بتركيز نظام المراقبة عن بعد وتشغيله بعد أن قامت بتدريب الأعوان المكلفين بهذه المهمة، وذلك بالإضافة إلى إبرام عقد جديد لتأمين حراسة المؤسّسة تستجيب للمعايير الحديثة المعتمدة في المجال، كما شرعت المدينة منذ أكتوبر 2006 في تجسيم برنامج السلامة المعلوماتية الذي أعدّه لفائدتها مكتب تدقيق مختصّ. ومن جهة ثانية، وإدراكا بضرورة تأمين صيانة دورية لمختلف تجهيزاتها، أبرمت المدينة خلال سنة 2006 عديد العقود تعلّقت بشبكة السوائل والتكييف وبالمصاعد وبنظام الوقاية من الحرائق وبشبكة محوّلات الطاقة والمولّدات الكهربائية، فيما يقع حاليا الإعداد لإبرام عقد أخير لصيانة المنشآت المائية وذلك حال الإنهاء من عمليات التصليح الجارية على الشبكة المائية.

إنّ الحركية التي شهدتها مدينة العلوم بتونس في الفترة الأخيرة والمجهودات المبذولة من أجل تجاوز الصعوبات وتدارك النقائص التي تراكمت على مدى سنوات لتمثل خير حافز لمواصلة الجهد، وبنفس الحماس، لدفع نسق التحسين والتطوير بهدف تأمين رسالتها المنشودة واستغلال أفضل لكلّ التجهيزات. وما تزخر به هذه المؤسسة الفتيّة من

طاقات بشريّة وإمكانيات مادية وبرامج ثرية لكفيل بتقديم الإضافة والمساهمة في المجهود الوطني لكسب الرهانات المستقبلية لفائدة الأجيال الصاعدة، وفي بلوغ الأهداف التنموية المرسومة خلال الخماسية القادمة وبصفة خاصة تلك الموجّهة للشباب والرامية إلى تنمية قدراتهم على المشاركة والانخراط في مجتمع المعرفة والإندماج في عالم تكنولوجيات الاتصال الحديثة.